1889
517

الى تعريف اقسامها ١٢ من العلوي والعصمة رحمهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمطتها في سمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها او ايماء الى ان في ترك عده من ابتدائه لطفا خفيا يكون
بتركه قطع جواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة

[illegible]

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها
جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد نظم
بعض الشعراء بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان
لها التيام ۞ ولا يلتام ما جرح اللسان ۞ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب موؤل ببعض الكلم. اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

[illegible]

وانت واجروا عليها احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ على نقيض لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه نحو الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد والمعنى ما يقصد بشيء فهو مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول وخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده مبني على التجريد فخرج عنه المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

[illegible]

لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و
الحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو
اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد من بيان النكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده

صيغة الماضي وان كانت موضوعة لسبق الحدث على زمان التكلم لكنها لا تخلو عن اشعار تقدم احد الوصفين على الآخر اشعارا ما وهذا كاف

[illegible]

رسم بها فعلى انه حال من المستكن في يضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

ووجه ضعفه ان الوضع وان كان مقيدا على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

له بحسب الزمان وبهذا القدر كاف لصحة الحالية وتقييد الافراد لاخراج المركبات

مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا

فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله يخرج عنه فانه

لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج

لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه به لكان انسب

لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة

بحيث اذا اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى الدلالة ١٢ علوي

سے اشارہ است بہ تعیین دلالۃ اللفظ علی وجود اللافظ ۱۲ اجمال

لفظ دیز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع
كدلالة اُخ اُخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة
بها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما
من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى
يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في
الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

عبد الرحمن اسكنه
الجنان وسقاه سحائب الرحمة
والرضوان

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل

[illegible]

لعدم الاقتران فعلم لكل واحد منهما معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار
الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اى لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد**
اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

9

[illegible]

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل جسق مهمل ودير مقلوب ريد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم

[illegible] اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لا الكلام

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى

الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به حتى لا

يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون

الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في

ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان

التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من

[illegible]

جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم
وحرف وفعل وحرف ومن البيّن ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بدّ له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما في
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل و
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن**
في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول قال
المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى ما
اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

[illegible]

قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى
مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم
كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائناً
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا
بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في
حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد
منها ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد

[illegible]

بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكلام الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة فهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لتقدم مرجعه بوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هنا بارجاعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها

[illegible]

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان في
الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني الحدث وكان في ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا
انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها
الدالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

[illegible]

والثاني الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه عبر عنها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده وما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان وغير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة

[illegible]

ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا
يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء
في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم وبه جهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة

[illegible]

فهرس ابحاث شرح ملا جامي

۳	بيان الكلمة	۴۳	بيان فذلكة الفصل	۹۶	بيان المنادى المضاف	۱۷۸	بيان النعت	۲۵۴	بيان المذكر والمؤنث	۳۴۴	بيان افعال المدح والذم
۹	بيان الكلام	۴۶	بيان المرفوعات	۹۷	بيان ترخيم المنادى	۱۸۴	بيان العطف	۲۵۶	بيان المثنى	۳۴۸	بيان الحرف
۱۱	بيان الاسم	۴۹	بيان الفاعل	۱۰۱	بيان المندوب	۱۹۱	بيان التاكيد	۲۶۱	بيان المجموع	۳۴۸	بيان حروف الجر
۱۵	بيان خواص الاسم	۵۱	بيان تقديم الفاعل	۱۰۴	بيان الاضمار على شريطة التفسير	۱۹۵	بيان البدل	۲۶۸	بيان المصدر	۳۵۸	بيان الحروف المشبهة
۱۷	بيان المعرب	۵۲	بيان تاخير الفاعل	۱۱۲	بيان التحذير	۱۹۸	بيان عطف البيان	۲۷۰	بيان اسم الفاعل	۳۶۹	بيان الحروف العاطفة
۱۸	بيان حكم المعرب	۵۳	بيان حذف الفاعل	۱۱۴	بيان المفعول فيه	۱۹۹	بيان المبني	۲۷۴	بيان اسم المفعول	۳۷۵	بيان حروف التنبيه
۱۹	بيان الاعراب	۵۴	بيان تنازع الفعلين	۱۱۶	بيان المفعول له	۲۰۱	بيان المضمر	۲۷۷	بيان الصفة المشبهة	۳۷۵	بيان حروف النداء
۲۱	بيان العامل	۵۹	بيان مفعول ما لم يسم فاعله	۱۱۹	بيان المفعول معه	۲۱۳	بيان اسماء الاشارة	۲۸۳	بيان اسم التفضيل	۳۷۶	بيان حروف الايجاب
۲۵	بيان تقدير الاعراب	۶۱	بيان المبتدأ	۱۲۱	بيان الحال	۲۱۶	بيان الموصول	۲۹۵	بيان الفعل	۳۷۷	بيان حروف الزيادة
۲۷	بيان غير المنصرف	۶۳	بيان الخبر	۱۳۰	بيان التمييز	۲۲۳	بيان اسماء الافعال	۲۹۷	بيان الماضي	۳۷۹	بيان حرفي التفسير
۳۰	بيان العدل	۶۴	بيان خبر ان واخواتها	۱۳۹	بيان المستثنى	۲۲۵	بيان الاصوات	۲۹۸	بيان المضارع	۳۸۰	بيان حروف المصدر
۳۳	بيان الوصف	۷۵	بيان خبر لا التي لنفي الجنس	۱۵۰	بيان خبر كان واخواتها	۲۲۷	بيان المركبات	۳۱۴	بيان الامر	۳۸۰	بيان حروف التحضيض
۳۵	بيان التانيث	۷۶	بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس	۱۵۲	بيان اسم ان واخواتها	۲۲۹	بيان الكنايات	۳۱۸	بيان فعل ما لم يسم فاعله	۳۸۱	بيان حرف التوقع
۳۶	بيان المعرفة	۷۷	بيان المنصوبات	۱۵۴	بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس	۲۳۲	بيان اسماء الاستفهام	۳۲۰	بيان المتعدي وغيره	۳۸۲	بيان حرفي الاستفهام
۳۷	بيان العجمة	۷۸	بيان المفعول المطلق	۱۶۰	بيان خبر ما ولا	۲۳۵	بيان الظروف	۳۲۲	بيان افعال القلوب	۳۸۳	بيان حروف الشرط
۳۸	بيان الجمع	۸۴	بيان المفعول به	۱۶۱	بيان المجرورات	۲۴۳	بيان المعرفة	۳۲۷	بيان الافعال الناقصة	۳۹۱	بيان حرف الردع وتاء التانيث
۴۱	بيان التركيب	۸۶	بيان المنادى	۱۶۱	بيان الاضافة اللفظية	۲۴۴	بيان العلم	۳۳۵	بيان افعال المقاربة	۳۹۲	بيان التنوين
۴۲	بيان الالف والنون	۹۰	بيان توابع المنادى	۱۷۶	بيان التوابع	۲۴۵	بيان النكرة واسماء العدد	۳۴۰	بيان فعل التعجب	۳۹۵	بيان نون التاكيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء **اما بعد** فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو **بخادم احمد** غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب عمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الى الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما ينبغي للتاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبولا للخواص والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شئ ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشئ ومحصوله بقيته وفي الصراح حاصل الشئ ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشئ كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى گفتن و یاد کردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما الزم

مه ولد يوم غ سنة احدى وسبعين بعد الالف ومائتين يوم الخميس من ذي الحجة وتاريخ وفاته وجعل بحقه ١٢ مه ولد في يوم ست عشر من رمضان سنة ثمان وثمانين بعد الالف ومائتين رحمه الله ١٢ مه الفاضل مولانا ١٢ حسام الدين رحمه الله

الاضافة لغرض آخر غير كون الانتهاء مشروطاً بذكر المضاف اليه والاختار في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة
بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل لم يصدر ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد
المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة
اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصد اولا
وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح فيما سلف انه حاصل نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه الا ان السيد اخذه من كلام المصنف فلا يفهم
نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان في الكافية ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند في
حاشية الرضي يابى عن انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بما حاصله
انه يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما
ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله وهو
يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل ففهم
ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس
لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون
القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره
كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه والمشبه به شيئان كالمشبه على ترتيب اللف والنشر وقيل انه لو قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف لما
يقابله من التنوير اما الاستعمال في في الحدود الثلثة ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
افيد في التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفيه ان التنوير ليست
ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه
لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب اليه ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في
والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره
انتهى واعترض عليه بانه يجيء في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا

له الراد مولانا جلال الدين عليه الرحمة ١٢
ع له القائل مولانا نور الحق وهو عليه الرحمة ١٢
ع له القائل مولانا عصام الدين
عبد الرحمن ١٢
له الراد مولانا عصمة الله عليه الرحمة
ه له القائل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة ١٢
ف له الموضح مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره كما ذكرنا فتخلص قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاعراض معنى آخر الا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها ووجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الدار حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كما في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول ثم الحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي بالجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي بالعرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به ان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يتقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني تتصف بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة ملحوظة اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتحقق فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد وبهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل فاعلم ان الماهية الموجودة في

قوله واجيب [illegible]

الذهن اذا احدث من حيث انها مرئية كانت منتقشة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الخارج اولا
وان لاحظ النظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها مرآة لشيء فقد تكون منتقشة فلا يكون لان الحكم باتصافها او امكانها لا يكون الا
حال وجودها في الذهن فقال لا يصلح ان يحكم بالصفة المحمول عليه اي على المعقول بما هي معقول كما اذا قلت القائم فانه يصلح ان يحكم عليه
بان يقال القائم زيد او يصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء
مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او مخاطبا بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند من قبيل
ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو
مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو هنا بمعنى او يعني ان المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن لما وضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار فلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان
الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل
ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما
مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة
والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته والة لملاحظة غيره وبالمعنى الذي ذكرنا سابقا وهو ان
يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ونعتا له ينتقل اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات
والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا للمتعلقات وبهذا
ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه فلا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قال الطول المتخيل تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه لانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان
منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من في ذلك الوجه لانم

لعلامة فاضل مولانا
عصام الدين
عليه الرحمة ١٢
لعلامة طيب مولانا
عبد الرحمن
عليه الرحمة ١٢

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير المغاير مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشيء منهما اي المحكوم عليه به اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شيء قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فمن ثم اتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لها فيصلح ان يحكم عليه فجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في حد ذاتها صالحة للحكم عليها او لا ولولا ذلك كيف يصح هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها ما دامت متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له هذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان في ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر عنها بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويعبر عنها بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول ثم كذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح وهذا الاقرب الى فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال او المفعول منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ الاخذ للعقل لما ذكر ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح الشيء منهما فصورة في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران وضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران فاجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صرح فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف

عصام الدين

عبد الرحمن ١٢

الی السیر من البصرة ولیس افراد الابتداء الا حصصا ولیس لها افراد حقیقیة او ترد علیه انه لو کانت جزئیات الابتداء التی ہی معنی من حصصا
لمفهوم الابتداء الکلی لکان من دالا علی معنی مستقل بالمفهومیة بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الکلی فی ضمن حصصه فلا یصدق علیه تعریف
الحرف بل تعریف الاسم اذ معنی فی نفسه فی قوله دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا فالاولی ان یقال ان تلک
الجزئیات لیست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضی لها فیلزم المخالفة بین ہذا القول وبین ما ذکر فی قوله الحاصل لا ان یقال
فی تحقیق ان لفظ الابتداء قد یعبر به عن المعنی الکلی وقد یعبر به عن الجزئیات ففی قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ یراد فیه المفهوم
الکلی وفی قوله اذا لاحظه العقل من حیث ہو حالة بین السیر والبصرة یراد منه المفهوم الحرفی الغیر المستقل فیندفع المخالفة ویکون ہذا الکلام
موافقا لما ذکره فی قوله الحاصل فقال قصدا بان یتوجه العقل الیه فی نفسه ہو منصوب علی المصدریة ای ملاحظة قصدیة او علی الحال ای حال کونه
مقصودا او ملاحظا باعتبار الذات او منصوب علی التمییز ای بطریق القصد و بالذات عطف تفسیری لقوله قصدا کان معنی مستقلا بالمفهومیة
ای لا یحتاج فی مفهومیته الی متعلق حاصله قال فی بعض الحواشی من ان الابتداء ان اخذ مطلقا کان معنی مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص کالسیر والبصرة فله اعتباران احدهما ان یلاحظه العقل من حیث انه مفهوم من المفهومات ویتوجه الیه بالقصد فیکون مفهوما مستقلا
یصلح لان یحکم علیه وبه ویعبر عنه بابتداء سیر البصرة وثانیهما ان یلاحظه العقل من حیث ہو حالة لذلک المتعلق ویجعله آلة لتعرف حاله ویکون
المتوجه الیه قصدا ذلک المتعلق وہو بہذا الاعتبار لا یستقل بالمفهومیة ولا یصلح لان یحکم علیه وبه فمعنی من لیس ہو الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول اذ لا یصلح ان یقع محکوما علیه وبه قطعا لانه لا شک فی ان المفهوم المستفاد منه فی قولک سرت من البصرة علی النحو
الذی یستفید منه لا یصلح شیء منهما فتعین ان یکون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثانی وہو معنی لا یحصل فینا ولا خارجا الا بجعله آلة لملاحظة
ووسیلة الی تعرف حاله ملحوظا فی ذاته تفسیر لقوله مستقلا بالمفهومیة الا تری ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشیء لحاظا استقلالیا
یکون مستقلا واذا لوحظ من حیث کونه مرآة لغیره یکون غیر مستقل ولزمه تعقل متعلقه وہو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فیکون المتوجه الیه
بالقصد ہو الابتداء ویکون المتعلق متوجها الیه تبعا للملاحظة حیث لا یکون بدونه کرؤیة المرآة اذا کان المقصود رؤیة الصورة ومشاہدتها
اذ رؤیة المرآة ح لیست مقصودة بالذات بل ہی آلة لمشاہدة الصورة اجمالا وتبعا حتی یکون حالة اجمالیة فی الذہن وبہذا الدفع ما یقال من
ان تعقل المتعلق لازم فی الابتداء المطلق ایضا لانه یلزم الابتداء من الشیء فتعقل الشیء لازم له الا ان لزوم تعقل الاجمالی غیر مضر فی المعنی
الاسمی وانما المضر ان یکون تعقله موقوفا علی تعقل الغیر بخلاف ما اذا کان مدرکا والمراد انه یکفی ذکر متعلقه اجمالا وتبعا ولا یلزم ذکره تفصیلا
واصالة ثم لا بد من ذلک فی الحرف کذا فی بعض الحواشی من غیر حاجة الی ذکره لان المتعلق الاجمالی الذی لا یتصور الابتداء بدونه
وہو شیء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطریق الالتزام ولما کان ذلک المتعلق غیر ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع کفت دلالته بہذه بخلاف
ما لو کان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذکر متعلقه لا یفهم معنی الابتداء بل یفهم ذلک المتعلق بضم کلمة اخری لیدل علیه وہو ای الابتداء

بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا او لزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يقصد بها الفاء
تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر
المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه قوله لا حاجة في
الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه تدل
على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه بكون الدال الصريح من ولو على كذا لا يقال انه يلزم
تعليل الشيء بنفسه لانا نقول ال في من ح له متعد في قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبر لاجل
الذات لا لغيره والمراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس
الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم الكلمة
فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب
الكلمة كظرف له اذا انتقلت تنقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين للاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه
وحدهما فاذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اي بحيث ان
مفهومها منها من غير كلمة اخرى ثم ما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن
عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب بكلمة في فيصح نسبته الى الغير بكلمة في اذ يحصل
ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى اللام صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى
امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي وانه ليس في عبارة الش قدس سره
ما يحوجنا الى اعتبار ما ذكره بوجه واذا لاحظه اي الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة فهو كونه
مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير او البصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما ومدلوله للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة
لملاحظتها فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعلته آلة لتعرف
حالهما اي واسطة لتعرف حالهما كان معنى لهما لا للابتداء ولهذا لا يحسن كنسبته فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا تقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما

لعله سقط [illegible]
عبد الحكيم الى الحرف
عبارة [illegible] ١٢

كما لا يصح زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه يلتفت اليه الذهن بتبع معنى آخر وان المقصود بالذات الالتفات الى ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لانه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه فلا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه لانه لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه منتقلا بالذات ولعموم وضع من قال ان كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص من دون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك ففي ذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي قوله الا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله الابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد بالابتداء من حيث انه عرض بخصوصيته كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على كثيرين شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصيته فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اي الذي لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة والة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقع حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت لم لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له

[illegible]
[illegible]
عبد الرحمن ١٢

قلت انہ یلزم ان یکون کلمۃ من مستعملۃ فی المعانی المجازیۃ مع ترک استعمالہا فیما وضع لہ فیلزم ان یکون مجازا لا حقیقۃ لہ وقولہ
بذلک ما لا ضمیرہ یدعو الیہ من حیث انہا حالات لمتعلقاتہا الحالۃ ہی النسبۃ وآلات لتعرف احوالہا عطف تفسیری لقولہ حالات ای حال المتعلقات
ہو کونہا مبتدأ او مبتدأ منہا قیل انہ لا یجوز ان یکون لفظۃ من موضوعۃ لکل واحد من الجزئیات لان الجزئیات غیر متناہیۃ واجیب بان [illegible]
قال الوضع العام للموضوع لہ الخاص بان یوضع اللفظ بازاء الجزئیات فی ضمن المفہوم الکلی بوضع واحد لا باوضاع متعددۃ حتی یلزم کونہا مشترکۃ
لان المعتبر فی الاشتراک تعدد الوضع ومن لم یعرف معنی الوضع العام وقع فی حیص بیص من الفرق بین الحروف والاسماء اللازمۃ للاضافۃ بان
الواضع شرط ذکر متعلقاتہا فی [illegible] حیث لم یشترط ذلک فی تلک ویرد ان ہذا الاشتراط مما لا فائدۃ فیہ اصلا ولم یرد منہم نص فی تلک الاشتراط
بل یفہم ذلک من التزام ذکر تلک المتعلقات فی الحروف وہو ذلک مشترک بینہا وبین الاسماء اللازمۃ للاضافۃ کذا فی بعض الحواشی ثم
اعلم ان قولنا سرت من البصرۃ الی الکوفۃ یدل علی ان ابتداء المسافۃ التی وقع السیر فیہا البصرۃ وذلک یتصور علی انحاء شتی لان البصرۃ
یشتمل علی بیوتات ویتصور الابتداء من بیوتات فکیف یکون معناہا جزئیا وبالجملۃ المعتبر فی کون المفہوم معنی حرفیا امران احدہما
احتیاجہ فی التعقل الی تعقل امر آخر وثانیہما کونہ ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غیر کاف لان العنوانات کذلک کقولنا کل رجل کذا
فان معناہ اما کونہ جزئیا حقیقیا فکلا کذا قیل وذلک المعنی الکلی یمکن ان یتعقل قصدا ویلاحظ فی حد ذاتہ فیستقل بالمفہومیۃ ویصلح ان یکون
محکوما علیہ وبہ اما تلک الجزئیات فلا تستقل بالمفہومیۃ ولا یصلح ان تکون محکوما علیہا وبہا لان المحکوم علیہ وبہ لا بد ان یکونا
ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما کانت روابط بین الاسماء والافعال فمعانیہا تعلقات مخصوصۃ بین المعانی المستقلۃ انبئیۃ عن الالتفات
الیہا قصدا لان النسب والتعلقات من حیث انہا تعلقات بین الاطراف لا یمکن ملاحظتہا قصدا ویعبر بہا من الابتداء والانتہاء والظرفیۃ
والتعلیل والتاکید والتقریر والاستفہام فہی من لوازم تلک المعانی اذ لا بد فی کل واحد منہا ان یکون ملحوظا قصدا والدلیل لعدم کون
الجزئیات محکوما علیہا وبہا والحاصل ان النسبۃ لا بد ان یکون بین المحکوم علیہ وبہ فلا بد ان یکون کل واحد منہما ملحوظا قصدا
وبالذات معتبرا فی النسبۃ بینہما ولما لم تکن الجزئیات ملحوظۃ قصدا وبالذات فلا یصح ان تکون محکوما علیہا وبہا لتغیر النسبۃ بینہما لا یمکن ان تعتبر النسبۃ
بینہ وبین غیرہ ولا یقال ان النسبۃ الحرفیۃ معتبرۃ فی مفہوم الفعل فلہذا لا یقع معناہ المطابقی محکوما علیہ لان المرکب من المستقل وغیرہ غیر مستقل فعلی ہذا
یلزم ان لا یقع شیء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالی والقضایا محکوما علیہ وبہ بوجود النسبۃ بینہما لانا نقول ان النسبۃ عند النحاۃ
فی الفعل بطریق التفصیل واشار الیہ السید السند قدس سرہ فی حاشیۃ المطول کذا فی بعض الحواشی بل تلک الجزئیات لا تتعقل الا
بذکر متعلقاتہا لتکون آلات لملاحظۃ احوالہا وہذا المعنی کون تلک الجزئیات التی ہی معنی الحرف بحیث لا تتعقل الا بذکر متعلقاتہا
ہو المراد بقولہم ای النحاۃ ان الحرف کلمۃ تدل علی معنی فی غیرہا والمراد بغیرہا متعلقاتہا ویکون المعنی فی غیرہ انہ معتبر
لاجل غیرہ وملحوظ آلۃ لمعرفۃ غیرہ ویکونہ فی نفس الکلمۃ انہ معتبر لاجل فی انہ لا لغیرہ وہذا آخر ما تیسر لی فی ہذا المقام بفضل الملک العلام

ای الاضافة البیانیة انما تتصور فیما یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم من وجه [illegible] قوله مبنی الاصل

[illegible]

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر
اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اى
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في
منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف فبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء فانه مشابه المبني الاصل كما سيجئ في بابه
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو مفعول من قولك اعربت بمعنى ان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب في المعرب

ه البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان الاصل في جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم ١٢ عف

١٧

[illegible]

[illegible] الوصفي لان فصل الصفة لا يجيء [illegible] قوله بسبب آه وانما اورد [illegible] السبب البعيد على السبب القريب [illegible] الاعراب ١٢

اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية مع حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك قال لم تعرب الكلمة اي حقيقة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له في
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم ومعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به يجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره
ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به
الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل حركة بصفة اخرى
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في الاول
بان كان بعض منها مخالفا للبعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بما يكون في الاول لئلا ينتقض بمثل قولنا

١٨

[illegible]

[illegible] التخصيص بالاختلاف في [illegible] هذا هو السبب في اختلاف آخر المعرب حتى يترتب عليه المسبب ١٢ عصمه

ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا النصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا
او تقديرا والاختلاف لفظا كما في نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في نحو
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور مختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم نذكرها هنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما
اي حركة او حرفا اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ثانيا او صفة به ابتداء

[illegible]

بمقابلها صفات الله تعالى مولانا عبد الرحمن رحمه الله تعالى

او الحرف وحينئذ يراد بما الموصول الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي مع صدق التعريف
عليهما خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد
الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليبين هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد
واللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه
بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة بصيغة اسم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة
لتعلقها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع الاعراب للدلالة
على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان
نفس الاسم دل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا

[illegible]

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربته اذا اوضحته فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به كالحال والتمييز والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه وان كانت الاضافة بنفسها مصدرا صح
الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة

١٢ اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل [illegible] الثقيل ١٢ ١٩ قوله ولما لم يبق في بعض الشروح انما كان الرفع للفاعل والنصب [illegible]

[illegible]

[illegible]

١٢ قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور على عامله ههنا على خلاف [illegible] في تعريف الاعراب اختلف [illegible] اشارة الى ان العامل سبب تام لحصول المعنى المقتضي [illegible]

[illegible]

لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد و
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة
الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف وتحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على
وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما ستذكره نحو جاءني
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وبهذه الاسماء الاربعة منقوصا واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما صيغ الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

[illegible]

الا فى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءنى أُخَيُّك ورأيت أُخَيَّك ومررت بأُخَيِّك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب المثنى والمجموع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها واكتفى فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع فى كون معانيها منبئة عن تعدد وكون وجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق به كلا وكذا كلتا لم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل فاعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف سقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا
الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة المثنى ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى بهذا الاسم اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون وبالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وجمع بالواو والنون ما لحق
وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى التسعين والعشرون ليس
جمع عشرة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على
التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في المجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما اعرب المثنى مع خفته والجمع مع
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك
الحرف عين اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له ولان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
وبما جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل
منهما بتلك الحروف الثلثة وقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

[illegible]

تبقى المثنى بلا اعراب فرعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري قل اشار اليه ولاشتهر ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع دخول عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها وذهب البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب ثابت في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل

[illegible]

المنصرف لم يعرف ... فينبغي ان يكتفي بحده ١٢ تاشكندي قوله المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة ١٢ غ

اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذى
آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اى في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعنى تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموى سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم تبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه اى يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب واستثقل ولما فرغ من تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف لكن غير المنصرف اقل من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعرابين التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

[illegible]

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان اجتماعهما او استجماع شرائطهما فيه كما سيجيء

ذكره من علل تسع او واحدة منها اي من تلك التسع تتحقق هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعة في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في

هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون

الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم

ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون

الزائدتين ووجه جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فيفهم زيادتهما جميعا وهذا كما

اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في صفة الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف

وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة شيئان منها لا واحد او القول

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

[illegible]

۲۷

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال
للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما
ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث انه فرعي من جهتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر اشتقاقه من المصدر
فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه اى جعله منصرفا

[illegible]

حقيقة فانّ غير المنصرف عند المصنف فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين فيه
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى غير المنصرف
للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع
من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
شعر صبت علي مصائب لو انها ❁ صبت على الايام صرن لياليا ❁ واما الثاني فكقوله شعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ❁ هو المسك ما كررته يتضوع ❁ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف تحمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد ❁ حبيب اله
العالمين محمد ❁ بشير نذير هاشمي مكرم ❁ عطوف رءوف من يسمى باحمد ❁ فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي او صرف
غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي
يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان كررتان قامت كل واحدة منهما مقام

[illegible]

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلب

والاساور وانا عيم او حكما كالجمع الموافق لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل

واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في

حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية

مثلا لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه

اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم

خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما

وقع في الصيغة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى

ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة فتخرج

عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل قسي ونيب

من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على

[illegible]

خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخرج اقوس وانيب عنهما فقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه ويمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز بما يكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات ثم اعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر لكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى ربع ومربع بالاتفاق وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف والصواب تجنبها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث للاعتبار بما فيها والوضع له واخر
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال البعض انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال البعض هو معدول عما ذكر
معه من اى عن آخر من ولم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث
افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات
على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ وفي هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم
الجمع ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن ههنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

او تقديراً اى خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع
الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل وانما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر وكذلك باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في
لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل
حضار وظفار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما
مما جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً حملاً له على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم جعلوا
ذوات الراء منها معربة بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء عند
ثانيها الوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي فلذلك قال المصنف رحمه الله شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى القرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم الوصفية الاصلية في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة بمعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية للغلبة لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل [illegible] استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال ومع ان الاحسن في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا شرط له شرطه في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفه الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فترجح تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي عنه لعدم الامور

فلا يجمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف فعلا عساه ان يؤثر فيه

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث لاضمحلاله بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم تظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف انما سبب منع الصرف هو صنف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه

سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا

كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب

وتاثيرها في منع الصرف **شرطان شرطها الاول ان تكون علمية** اي منسوبة الى العلم **في**

العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب عن لغة العجم الى العلمية

من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكن جيد سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قيل

ان تصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم

فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي شخص بلجام لانصرف لعدم علميته في العجمة وشرطها

الثاني احد الامرين **تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة** اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة

احد السببين **فنوح منصرف** هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني

وهذا اختيار البعض لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث

فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط و

ان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا

قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من

تقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن بديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما

[illegible]

قوله مدائن لان معناه بالفارسية شهر ۱۲ ابو البقاء رحمه الله تعالى

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص العجمة
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصراف نحو
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من اولاد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين بشرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
في بعض الصور منتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع
جمع السلامة كالجموع يامرة جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء متقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف اولا وجها
تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارزنة جمع فرزنة وانما اشترط ذلك لكونه
لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيحصل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو اناسي فانه مفرد لجمع
الا في حال ولا في المآل وانما الجمع اناسي وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

جمع مدينة بمعنى مطلق شهر ۱۲

[illegible]

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء

فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح

مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن فاما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع

بهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب

سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم الجنس للاسد

فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون

منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف فلا للجمعية الحالية

بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي الضبع

مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة

اذ لا امكان بعد التنكير منصرف والتانيث غير مسلم لان اسم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف

بالتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا تتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتم

ما ذكرتم آنفا لوروده على عدة الجمع تحصيلا بجعل الجمع محصورا في ان يكون في الحال او في الاصل فالقول في اصل

فانه اسم جنس یطلق علی الواحد والکثیر فلا جمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بانه قد اختلف
فی صرفه ومنعه منه فاذا لم یصرف فهو الاکثر فی موارد الاستعمال فوجه الاشکال علی
قاعدة الجمع کما قلت فقد قیل فی التفصی عنه انه اسم اعجمی لیس بجمع لا فی الحال ولا فی الاصل
حمل فی منع الصرف علی موازنه ای علی ما یوازنه من الجموع العربیة کاناعیم ومصابیح فانه فی حکمها
من حیث الوزن وان لم یکن من قبیل الجمع حقیقة لکنه من قبیله حکما فالجمعیة علی هذا التقدیر اعم من ان
یکون حقیقة او حکما فبناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة لا علی زیادة سبب آخر علی الاسباب التسعة وهو الحمل علی
الموازن وقیل هو عربی لیس بجمع تحقیقا لانه اسم جنس یطلق علی الواحد والکثیر لکنه جمع سروالة
تقدیرا او فرضا فانه لما وجد غیر منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعیة لم یمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فکانه یسمی کل قطعة من السراویل سروالة ثم جمعت سروالة علی
سراویل واذا صرف ای سراویل لعدم تحقق جمعیته تحقیقا والاصل فی الاسماء الصرف
فلا اشکال بالنقض به علی قاعدة الجمع لیحتاج الی التفصی عنه ونحو جوار ای کل جمع منقوص
علی فواعل یائیا کان او واویا کالجواری والدواعی رفعا وجرا ای فی حالتی الرفع والجر کقاض
ای حکمه حکم قاض بحسب الصورة فی حذف الیاء عنه وادخال التنوین علیه تقول جاءنی جوار ومررت بجوار
کما تقول جاءنی قاض ومررت بقاض واما فی حالة النصب فالیاء متحرکة مفتوحة نحو رأیت جواری فلا یحکم له
فی حالة النصب الا بان الاسم غیر منصرف للجمعیة مع صیغة منتهی الجموع بخلاف حالتی الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في
قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على هذا الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت
جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
الواحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن عن الزوال فيحصل قوة فيؤثر في
منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الجر او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

[illegible]

ما يضاده اعني منع الصرف لكان الاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف رح
ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها ههنا اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم
البلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا
في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

[illegible]

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما لامتناع دخول التاء
فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كونهما في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمة
اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

قوله وهذا القدر لا يكفي [illegible]

[illegible]

الفعل كشَمَّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بَذَّر

للماء وعَثَّر لموضع وخَضَّم لرجل فهي افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بَقَّم اسم لصبغ معروف وهو

العندم وشَلَّم علم لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص

ومثل ضُرِب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف واحد زائد من حروف اتين

كزيادته اي مثل زيادة حرف واحد زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون

وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء عن الاختصاص بالاسم

عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف

لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء

الاسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف

بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يَعْمَل لقبوله التاء في يَعْمَلة

للناقة القوية على العمل وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

[illegible]

بالسببية المستقلة وصار منع الصرف بسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان

كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من

الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد بهما المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف

المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي

ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة

الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او

معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي

شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي

لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط

فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو

سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية

بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من

[illegible]

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بالضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر تخميني غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لايكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لايقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

[illegible]

افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما او كان معه سبب آخر فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبار للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت لما كان المانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد و
بياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

ومرضي عند المصنف هذا الوجه ايضا ١٢ قوله ولا يلزمه باب حاتم اي اعتبار الوصفية في باب حاتم وهذا جواب عن الزام الاخفش

[illegible]

وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن **في جميع الباب** اي باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول لام التعريف عليه **او بالاضافة** اي اضافته الى غيره **ينجر** اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

[illegible]

فاده الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف فان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان
لم تكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا هو
المذهب الصحيح عند المصنف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
بالالف والتاء مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكورة من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات
هو اي المرفوع انما لم يقل هي اي المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم
اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في
محل لو كان معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فلا حاجة الى تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي ليخرج عنه مثل احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع وما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

ولان كلا نوعي الجملة من الانشاء والخبر يمشي في الجملة الفعلية من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فانها لا تصلح للانشاء ١٢

بالاصالة لا بالتبعية فيخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي شبه الفعل في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكن اسناده الى
ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا فيخرج عنه المبتدأ المقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على
جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في
ضرب زيد على صيغة المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان
يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانهم

لزم توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني مستندين بما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام او بانا لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي
الدال عليهما لا بالوضع والتقييد به لانه لو اطلق على الوضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان الاعراب
يستغنى عنه بقوله والقرينة شاملة له اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما

[illegible]

والقرينة فلتحرز عن الالتباس وامّا في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال

واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد

ضاربا لشخص آخر فلو تقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي

التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان

معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان

معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل

واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع

المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به

اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او

وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به اي بالفاعل ان يكون

المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره

[illegible]

ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع ہذہ الصور اما فی صورة اتصال ضمیر المفعول بہ فلئلا یلزم الاضمار

قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ینقلب الحصر المطلوب

واما فی صورة کون المفعول ضمیرا متصلا والفاعل غیر متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال

بتوسط الفاعل الغیر المتصل بینه وبین الفعل بخلاف ما اذا کان الفاعل ایضا ضمیرا متصلا فانه

حینئذ یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتک وقد یحذف الفعل الرافع للفاعل لقیام قرینة دالة

علی تعیین المحذوف جوازا ای حذفا جائزا فی مثل زید ای فیما کان جوابا لسؤال محقق

لمن قال من قام سائلا عمن تحقق منه القیام فیجوز ان تقول زید بحذف قام ای قام زید ویجوز ان تقول قام

زید بذکره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل حذف جزئها وما هو اقل فی

الحذف اولی ولیبک یزید ضارع ای فیما کان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فی مرثیة یزید بن

نهشل لیبک علی البناء للمفعول یزید مرفوع علی انه مفعول ما لم یسم فاعله ضارع ای

عاجز ذلیل وهو فاعل الفعل المحذوف ای یبکیه ضارع بقرینة السؤال المقدر وهو من یبکیه واما علی روایة

لیبک یزید علی البناء للفاعل ونصب یزید فلیس مما نحن فیه لخصومة متعلق بضارع ای یبکیه

من اجل الخصومة من مقاومة الخصماء لانه کان ظهیر العجزة والاذلاء وآخر البیت ومختبط مما تطیح الطوائح

والمختبط السائل من غیر وسیلة والاطاحة الاهلاک والطوائح جمع مطیحة علی غیر القیاس

کاللواقح جمع ملقحة وما یتعلق بمختبط وما مصدریة یعنی ویبکیه [illegible] وسیلتها

هو المحقق التفتازانی فی بحث لو الشرطیة واطلع علی التقدیرین [illegible]

من اجل ادراك المشكلات باتعابه ما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى الكل من غير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة عليه جوازا ووجوبا اى حذفا جائزا وواجبا ففي مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وقصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا **او ما بعدهما** اى بعد الفعلين او
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعها
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع كما عرفت **فقد يكون** اى تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني زيد**
وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية معا وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس من اقسام التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا او اكرمني و
ضربت زيدا او غير ذلك فيما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولا احتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وهو الاولى لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر لو وقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا استغنى مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعمال الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى
المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه
التشريك بين الفعلين واضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وهذه
الرواية عنه غير مشهورة وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

۱۲ وانما جعل الرواية الغير المشهورة عنه رواية المتن ليصير مشهورة [illegible] غير الاختصار ۱۲ قوله من التكرار [illegible]

[illegible]

زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه فيه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني حسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يصح التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني مجردا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل من المال +
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ الافاضل
بمساوى الاعمالين فاجاب البعض عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة واستلزام كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا

كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

[illegible]

وإقامته مقام الفاعل اذا كان جاملة فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اى الى الماضى
المجهول او يُفعَل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل أُفعِل وأُستُفعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه
معاً مع كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرو الان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لانه وحكمه حكم
المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسنداً ولا المفعول له بلا لام لان النصب فيه
مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب فى الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى
دليل الانفصال عن الفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

[illegible]

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
تخصيص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها فتعين له زيد ان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس فاما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

[illegible]

عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير

نحن عند الناس منكم ٭ فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل من اسم التفضيل

معموله الذي هو من بالاجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت

عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام

مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون

[illegible]

الزيدان مبتدأ واقائمان خبر مقدما عليه وثانيتها اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة فانها سدت مسد الخبر وثالثتها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت وفي الخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيد لانه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى
المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد
من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم
اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو متعلق بخبر الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون للمبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من
التخصيص او بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فحصل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال ايّ من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فحصل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

[illegible]

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم حكم [illegible] بان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو وللكلب نباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي العزم في حادث جليل في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار حكم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك التخصيص بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز لان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

٦٥

[illegible]

قوله كالاستفهام وكالقسم والتمني والترجي وحرف الشرط ولام الابتداء والحروف التي تقتضي الاستفهام نحو صدر الكلام

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او
غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرفا زمانيا او مكانيا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على
انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة اي مؤول بالجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه
يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في
العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في
الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما
اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى يجب
له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ازيد ابوك

٦٦

ام ذاك ابوك خبر وهو الخبر عند سيبويه وفيه ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة

بل هو عند سيبويه الاخفش

ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ

والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام

بينه صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان

الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة

الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد

المبتدأ بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل

عطف على قوله بالفاعل ١٢

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على

قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما في

وهذا مذهب ضعيف ١٢

ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان

اشارة الى ان المفرد مقابل الجملة ١٢

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فإن

قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة

وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد أين أبوه فلا يبطل بتأخيره صدارة ما له

صدر الكلام لتصدره في جملة أو كان الخبر بتقديمه مصححا له أي للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ بتقديمه يصح وقوعه

مبتدأ مثل في الدار رجل فإن في الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقي

المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه بكسر اللام أي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية معنوية

ضمير كائن في جانب المبتدأ يرجع

إلى ذلك المتعلق إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها أي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لأن الخبر هو قوله على التمرة

والتمرة متعلق به مثل تعلق المجرور بالجار أو كان الخبر خبرا عن أن المفتوحة الواقعة

مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ إذ في تأخيره خوف لبس أن المفتوحة

بالمكسورة في التلفظ لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي

أنك قائم فوجب تقديمه أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد إما

بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في
الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
جوز العطف ولا يستعملان بحال او الحصر تعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص له لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في مثاله الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم بترتبه عليه فلا يرد حكمية نحو [illegible]
استدعيت للمبتدأ الشرطي في سببية الخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في
اللفظ يجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترطنا ان تكون صلته فعلا او ظرفا
مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بالفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

٢٢٤ قوله او الذي ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين ١٢ غف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فله درهم مثال للاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار فله درهم مثال للاسم الموصوف بالظرف واما مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ او الخبر الشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

القرآن وكلام الفصحاء مما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على
الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ ولكنّ
ما يقضى فسوف يكون ٭ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او
غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول
المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والسد بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين عند
ولكيلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا
السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي

[illegible]

وقت خروجی السبع واقف وقد یحذف الخبر لقیام قرینة جوازاً ای حذفا ووجب فیما التزم

ای فی ترکیب التزم موضعه ای موضع الخبر غیره ای غیر الخبر وذلک فی اربعة ابواب

ما ذکره المص اولها المبتدا الذی بعد لولا مثل لولا زید لکان کذا ای لولا زید موجود

لان لولا لامتناع الشیء لوجود غیره فیدل علے الوجود وقد التزم فی موضع الخبر جواب لولا

فیجب حذفه لقیام قرینة والتزام قائم مقامه هذا اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا فلا

یجب حذفه کما فی قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء یزری ✣ لکنت الیوم اشعر من لبید

هذا علی مذهب البصریین وقال الکسائی الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر ای لولا وجد

زید وقال الفراء لولا هی الرافعة للاسم الذی بعدها وثانیها کل مبتدا کان مصدرا صورة

او تاویلا منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیهما وبعده حال او کان اسم تفضیل مضافا

الی ذلک المصدر وذلک مثل ذهابی راجلا وضربی زیدا قائما اذا کان زید مفعولا ومثل

ضربی زیدا قائما او قائمین وان ضربت زیدا قائما واکثر شربی السویق ملتوتا

واخطب ما یکون الامیر قائما فذهب البصریون الی ان تقدیره ضربی زیدا حاصل

اذا کان قائما فحذف حاصل کما تحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک فبقی اذا کان

قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فی الحال واقیم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیة

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فیکون الحال قائما مقام الخبر قال الرضی

[illegible]

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسا قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر
المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم
الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها
كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
اي لعمرك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

٧٣

[illegible]

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها
اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجىء عملت عملا
ونصبا شبه هو اى خبر انّ واخواتها المسند الى شىء آخر بعد دخول احد هذه
الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها و
بقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى
ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرا جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ
فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا

[illegible]

وتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبر الوجود شرائطه وانتفاء موانعه
ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان من اباك
لبطلان صدارة اين ومن ان لم يقدما عليه او لبطلان صدارة ان ان قدما عليه ١٢

الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر

ظرفاً اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفاً فان
حكمه اذاً حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان
الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا

١٥ قوله اي لنفي صفته اذ نفي الجنس اي الذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول خلافاً في نحو قولك لا رجل موجود

قوله على التقديرين الخ فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني

لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر بدا شامل لخبر المبتدا
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار و
المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه غلام
رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف
الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل ويكون مثالا للنوعين خبرا بالظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا
يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يجيء
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا اعملا

٧٦

عملها هو المسند اليه شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها يخرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك نحو انما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في

النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اى عمل ليس في لا دون ما شاذ تعليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس لا براح اى لا

براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

[illegible]

مما يشتمل عليه الخ اي ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه بعينه وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا بل على ١٢

ومسلمات وابا ك ومسلمين ومسلمين فمنه اي فمن المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده

الاضافة للبيان ١٢

بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق

صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه

او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد

نفيا او اثباتا ١٢

عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله

الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو

ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى

فانه مذكور حقيقة ١٢

الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب

واقع على زيد بمعناه صفة ثانية لفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى

اسم ١٢

ذلك الاسم فانه لا معنى للاسم سوى معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه

اشتمال الكلي على الجزئي فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه

وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك يخرج عنه مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو

۷۵

[illegible] على الماهية المعراة عن التعدد وكان هو الظاهر اشارة الى نفي ان يشعر بحسب على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد ملحوظا

أنبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو زيد

نفية نحو ما زيد الا سيرًا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا وانما سرت سيرًا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه لانه لو كان خبرًا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعًا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررًا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرًا عنه فلا يرد نحو دككت الارض
دكًّا دكًّا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه
نحو ما انت الا سيرًا اي تسير سيرًا وما انت الا سير البريد اي تسير
سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهًا على
ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى
ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرًا اي تسير سيرًا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرًا سيرًا اي يسير سيرًا مثال لما وقع
مكررًا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اي مفعول مطلق وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

[illegible]

الواقعة المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله تعالى فاما منا
بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال
كونه واقعا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زئير زئير الصلحاء لان
الزئير ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك الاسم اى
الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشىء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى

[illegible]

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي
لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره فانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

[illegible]

اى شيئى مضافا الى الفاعل او المفعول مثلا ومثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا
كررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف ومثل لبيك اصله
الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون
محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الا ان سعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان
الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس فخرج
به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه و
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرة الفعل للفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بالفعل
الفاعل فعل يعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا اشكال فى مثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

[illegible]

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل لا باعتبار اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما او متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من الرأي ان تحفظ لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة لمن توجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى غيرها الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

[illegible]

المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض فانهما نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليهما حرف النداء وقصد نداؤهما فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف حكمه بالذكر فيما بعد وفيه تامل فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا ادخاله فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل المقدر واصله یا زیدا ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله ولدلالة

حرف النداء علیه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال

ابو علي في بعض کلامه ان یا واخواتها اسماء الافعال فعلی هذین المذهبین

لا یکون من هذا الباب ای مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی

المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی بعده جزءا ای الجملة فعند سیبویه جزءا الجملة

ای الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة

ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئیها اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیه

ویبنی ای المنادی قد تقدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة

الی النصب وطلب الاختصار في بیان النصب بقوله وینصب ما سواهما علی ما یرفع به

ای علی الضمة او الالف او الواو التي یرفع بها المنادی في غیر صورة النداء او الفعل مسند

الی الجار والمجرور اعني به ولا ضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملائم لسوق

الکلام ان کان ای المنادی مفردا ای لا یکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل

اسم لا یتم معناه الا بانضمام امر آخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد

المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب

الحرفیة وکونه مثلها افرادا وتعریفا وذلک لان یا زید بمنزلة ادعوک وهذه

۸۷

[illegible]

الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنىً وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا مبني لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام
الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث لانه علم
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا للقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته بالحرف
فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو

[illegible]

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق

قوله فيما بعده وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن

المهدد استغاث بالمهدد ليحضره فينتقم منه وليستريح من الم خصومته و

المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتقضى منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب

آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء تعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف

المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاستغناء ما يقتضي فتحها

حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادي على الفتح لالحاق الفها

اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه

حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما

مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب

بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي المستغاث مع

اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف

النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه [illegible]

وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

[illegible]

٨٩

[illegible]

وإما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الأول وهو ما لا
يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكنه لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين. أي لرجل غير معين في هذا التوقيت فنصب رجلا لا تقييد له لأنه منصوب إلا أن
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا
القسم مثالا لأنه حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثاله
على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله فيمكن أن يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة أعم من أن
يراد بها معين أو غير معين فح تشتمل الأقسام بأسرها مذكورة وهذه الأمثلة كلها أمثلة لما سوى المستغاث
أيضا فلا حاجة إلى إيراد مثاله على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة أو حكما
إنما قيد المنادى بكونه مبنيا لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به
لأن توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لأن المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن
لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف أو حكما بأن تكون مضافة لفظية
أو شبيهة بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

٩٠

[illegible]

لتدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع و
النصب بحمل يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها من غير قيد فصّل التوابع الجاري هذا
الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار
عند المص ذلك لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر والمقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و
تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية مثل يا تيم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد و
الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

اذا كان مضافا او شبيها به او نكرة مخصصة ١٢ رحمن

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه
النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المعنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
لو وقعت منادى تنصب نصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجي المعطوف بحرف لامتناع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

[illegible]

بالذكر والاول كالتوطئة لذكر المعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا غير المضاف او نكرتين مثال البدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او موصوف بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر كل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء

[illegible]

والمنادى المعرف باللام تحرز عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما تخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
ولما لم تجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

۹۴

[illegible]

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان
اللذان فرّا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي اي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل تيم
بالضم تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع لمضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر * البيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

لكنها توقفت عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث

فيلتبس في سعة اي تكره من حطك يعني مهاجاته اياهم والمنادي المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاطها اي

الاكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو

يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من

الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادي المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم

واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدو و

يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله فيا ابت ويا امت

اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

[illegible]

96

[illegible]

علی وفق حرکة الیاء او مکسورة لمناسبة الیاء وقد جاء الضم ایضا نحو یا ابتُ ویا امتُ
لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکروا للتعلیق وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعا بین العوضین
دون الیاء فما قالوا یا ابتی ویا امتی احترازا عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر
جائز وقالوا یا ابن امّ ویا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الی الامّ والعمّ
ای لا یقال یا ابن اخ ویا ابن خال بل یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی لا بالنظر
الی الابن ایضا فانهم یقولون یا بنت امّ ویا بنت عمّ علی الوجوه الاربعة
مثل یا اب یا غلام فقالوا یا ابن امّی ویا ابن عمّی بفتح الیاء وسکونها و
یا ابن امِّ ویا ابن عمِّ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابن امّا ویا ابن عمّا بابدال
الیاء الفا وقالوا بزیادة وجه آخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن امَّ ویا
ابن عمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول
اللفظ وثقل التضعیف ولما کان من خصائص المنادی الترخیم شرع فی بیانه
فقال وترخیم المنادی جائز ای واقع فی سعة الکلام من غیر
ضرورة شعریة دعت الیه فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی و
هو فی غیره ای غیر المنادی واقع ضرورة ای لضرورة شعریة داعیة
الیه لا فی سعة الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف فی آخره ای آخر المنادی

سواء لانه لیس آخر المنادی بدلیل اعتبار الاعراب فیما قبله ودخل فیه حذف الکلمة الاخیرة فی بعلبک بدلیل اجراء الاعراب علیهما

[illegible]

۱۰۰

قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو عثمون وقلعون يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة وصارت بمنزلة الجزء وان
كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث
ويا مال في يا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي و يجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في
بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه
فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كما في ادلٍ في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
من يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما تفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما تفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

[illegible]

واختص المندوب بوا امتيازا عن المنادى عدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهه ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة اذ لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك المفرد عند زيادة الالف بغيره جئت بدل الالف بحرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضمة اذ لو قلت واغلامكماه لالتبس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بعد المدة فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته المتفجع عليه فلا يقال وارجلاه ولا بما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه وليعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق

[illegible]

بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف لتخصيصه او
التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير مومنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى و كالاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه
كاسم الجنس في ابهامه والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فيبقى من هذه المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بعض
حروف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغيره
فالعلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونحو لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

[illegible]

لكن المراد هو المفعول الا لا [illegible] في ضمن هذا العام كالمستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن [illegible]

فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم يستلبه ثيابه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى الصا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول فيها ما اى
اضمر اى قدر عامله اى الناصب له على شريطة التفسير والشريطة هو اضما

[illegible]

الى التفسير بيانية اى باضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده والثاني
وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء من الكلام الذي بعده نحو زيد عمرو وضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل
في ضميره او في متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب آخر بحيث لو سلط هو بمجرده بعد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو
اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه
اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بالضمير وفان عمل معنى الابتداء
فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه
وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

[illegible]

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصـ
اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت مع تعديته بالباء رادف جاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته المحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد يعني
زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او المستوي

[illegible]

فيه الامران وفي هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قريني الصحة
فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحينئذ لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقيل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجاة فانها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

[illegible] ۱۲ عبد الرحمن.

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها فلا انتقاض و

يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما

فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وكذا ليس ولم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يعتد بمعمولها لضعفها في العمل نحو

ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضائها

بل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي

هذه المواضع مواضع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا

والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في

[illegible]

١٠٩

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة للشئ و قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد او يستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا معارضة بقرب المعطوف عليه

[illegible]

فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قریبة غیر مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب ویجب النصب ای نصب
الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان کانت من حروف
الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب وکذا یجب
نصبه بعد حرف التحضیض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها
علی الفعل لفظا او تقدیرا نحو ان زیدا اضربته ضربتک مثال لحرف الشرط
والا زیدا اضربته مثال لحرف التحضیض ولیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب
الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه وان کان یظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله
علی شریطة التفسیر والمختار فیه النصب لوقوع الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن
یظهر بعد تعمق النظر انه لیس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره
لکنه لیس بحیث لو سلط علیه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا یعمل النصب وکذا مناسبه
اعنی اذهب فان قلت لا ینحصر المناسب فی اذهب فلیقدر مناسب آخر ینصبه مثل یلابس
او یلابس علی صیغة المعلوم فیکون تقدیره ازیدا یلابسه الذهاب به او یلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما یرادف الفعل المذکور او یلازمه مع اتحاد ما اسند الیه فالاتحاد فیما ذکرتم مفقود واذا
کان الامر کذلک فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب بالابتداء ونصبه غیر جائز بالمفعولیة

[illegible]

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير مكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء ثبت انه خلاف ظاهر الآية وخلاف المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان
كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يبقى صغيرة ولا كبيرة وحكمه انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب وان نظائر نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة يدخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية
شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن القاعدة هذه لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المص الى ما تحمله الاخراج عنها فقال وقوله الزانية والزاني فاجلدوا
فيهما كمائة جلدة الفاء فيه متعلقة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط لانه بمعنى التي والذي وصلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء ولذا دخله الفاء

[illegible]

وذلك لان صفة الشيء او خبره او المعطوف عليها اذا كان جملة فلا بد من ضمير يعود الى الموصوف وذكر المحذر منه مكررا جملة معطوفة على جملة اخرى

الداخلة علیه مرتبطة بالشرط لدلالتها على السببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا تعمل ما في حيزها في
ما قبلها فامتنع تسلیط الفعل المذکور بعدها علی ما قبلها فتعین فیه الرفع والآیة جملتان
مستقلتان عند سیبویه اذ الزانیة مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف علیه و
الخبر محذوف ای حکم الزانیة والزاني فیما یتلی علیکم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانیة لبیان
الحکم الموعود والفاء عنده ایضا للسببیة ای ان ثبت زناهما فاجلدوا وقیل زائدة او
للتفسیر وجزء الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری فیمتنع التسلیط فلا تدخل فی الضابطة فتعین
الرفع والا ای وان لم تکن الفاء بمعنی الشرط ولم تکن الآیة جملتین ایضا فهی تکون داخلة
تحت الضابطة فالمختار حینئذ فیها النصب فهو اختیار النصب باطل لاتفاق القراء علی
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنی الشرط او جعل الآیة جملتین لیتعین الرفع الرابع من تلک
المواضع التی وجب حذف الناصب للمفعول به فیها التحذیر وانما وجب حذف
الفعل فیه لضیق الوقت عن ذکره وهو فی اللغة تخویف شیء عن شیء وتبعیده منه وفي
اصطلاح النحاة معمول ای اسم عمل فیه النصب بالمفعولیة بتقدیر اتق تحذیرا ای حذر
ذلک المعمول تحذیرا فیکون مفعولا مطلقا او ذکر تحذیرا فیکون مفعولا له مما بعده ای مما
تلک المعمول او ذکر المحذر منه مکررا علی صیغة المجهول عطف علی حذر او ذکر المقدر فی ان
قلت فعلی هذا لا بد من ضمیر فی المعطوف کما فی المعطوف علیه قلنا نعم لکنه وضع فی المعطوف المظهر

عه قوله عمل هو فعل مجهول وقوله فیه مفعول ما لم یسم فاعله وایراد قوله النصب بالمفعولیة لبیان حاصل المعنی ۱۲ عبد الرحمن

۱۱۲

[illegible]

من توضيح النوعين وحاصل الجواب ... فى خروجها تابع والتوابع كلها خارجة من المعرفات فتامل ١٢ حق

موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

اى ابعد الاسد من نفسك ١٢

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرك منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال ثانى نوعيه

اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت

زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل ابعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى

بل اتقيت زيدا اتقيه بمعنى حذرت

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد

او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك عما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها بعد

وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان

تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

[illegible]

اى اياك من ان تحذف لا يخفى حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول فى المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
ان وان وسماعا كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فان كل
زمان او مكان لا بد ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور يخرج
به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف
قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان

١١٣

[illegible]

كون الظرف مكان غير معين فان المكان اذا اضيف الى الشخص وكانت الاضافة للعهد الخارجي يكون معينا واذا اضيف الى الشخص

ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك
قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي
حرف الجر ١٢
على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان
كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في
او النصب بتقدير في ١٢
الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في
اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسّر المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما بمعناها فان امام
زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا

قوله لفظ مكان اي ... معناه مثل جلست مجلسك ورقدت مقامك وقعدت موضع فلان ثم المراد ... عليه لفظه

نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال شمل الجهات الست لالابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لالابهامه على الاصح

وسكنت ونزلت ١٢ منه

اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه وتعيينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله

[illegible]

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى
ای فعلا مطلقا ۱۲
حدث مذكور اى ملفوظ حقيقةً او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدّراً كما اذا قلت
تاديباً في جواب من قال لم ضربت زيداً فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديباً قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويخرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت له اللهم الا ان يراد بذكره معه للفعل فيه
مثل ضربته تاديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافاً للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبنت في القعود عن الحرب
جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ويرد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع
بنوع لا يدخله في حقيقة الآخر الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكباً جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

[illegible]

۱۱۷

[illegible]

مفعول له على ما يدل عليه صدره وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم نقل في اللام لانها اذا اطردت لزم الجر ونخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل
المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك
اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعنى القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى

[illegible]

سهوه الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم وعدي

بذلك امس وانما اشترط هذا الشرط لانه بهذا الشرط يشبه المفعول فيتعلق بالفعل بلا واسطة

تعلق المفعول به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته ان يكون

الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بانه جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم

نصبه وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على

قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل

وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل

الحيلولة لان حين المرء ونظر فيه لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على

ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احتراز عن

المذكور بعد غيره كالفاء بمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته

معمول فعل او افادة انها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا

درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا

اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان

[illegible]

بنفسهم من ان المعمول الايجاب يكون فاعلا او لا فيتعقض بقولنا ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وليس بمفعول معه لانه معطوف على المفعول به كما عرفت ١٢ح

[illegible]

واحدٍ نحو لو تُرِكت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيداً وعمراً لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيداً بالنصب على المفعولية
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب بمثل جئت وزيداً فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امراً
معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيداً وما
شانك وعمراً فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمراً على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر

[illegible]

وانما حملنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك معنے ما شانك

وسيد ابو بعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنے مالزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال لما

فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل او المفعول به اي من

حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى

الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضربت زيدا

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا

بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار

معنے خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا

بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنے يفهم من فحوى الكلام لا

باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه

بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل

[illegible]

ايضا لان كل واحد منهما جزء [illegible] قوله علامتها الخ والغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال

لحم اخيه ميتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل لحم اخيه مقام
ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من
باب التفعّل او تبيَّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا دخولها وقع هنا الا عن المضاف اليه
مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا اذ لا شك انهما ليسا مما قصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وليصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما
هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا في مفعولية
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

[illegible]

حتى يكون المعنى ان كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال فيلزم في الاشتراط لان الاشتراط [illegible]

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو
هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما او
لعلك في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
غير المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا المقتضاة للنفي نحو ما جاءني
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

۴ وما قال في توجيه هذا الاشكال ان قوله بعد ههنا مبني على الضم لان المضاف اليه مقدر تقديره بعده اي بعد ذي الحال [illegible]

[illegible]

حتى يقال ان غالبه كون صاحبها معرفة التنبيه عن تخالفه في نقض الخواص ثاني التشريح

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا

قوله وشرطها ان تكون نكرة فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص مداخلة بعضها

في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومر بحث به وحدك ونحوه مثل فعلته

جهدك مأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد وحده اي انفراده

وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة

في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص ما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينه وبين

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال عما مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ان يقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

قوله والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان

[illegible]

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وكان مجرور الحرف الجر فيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل
عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين
حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و
بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل
تعسف وكل ما دل على هيأة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل بلا تأويل وهذا رد على
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما نحن فيه اطيب منه
رطبا وهو ما فيه حالا وقع صرفهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
فلا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

قوله وتقدم بسرا [illegible] قوله وتقدم بسرا على اسم [illegible]

[illegible]

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية تستعمل بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

[illegible]

فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني
زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله
عليه السلام كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير
انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد
يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معًا او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد و
فيكفي فيه ادنى ربط ١٢ ج
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي
المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

[illegible]

الى الحال لقربه على الماضي المثبت لو وقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
من ذي الحال ووقوعه عليه نحو الآن المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان يتحقق تمامه
بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو حال والآخر يجعله
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويحذف
اي دخول قد
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيئ له
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
نزلت حين قال عدي بن ربيعة
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام هو موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر

١٢٩

صاحبها غالبا كالركوب في جاءني زيد راكبا فانه لا يكون راكبا غالبا في المتعارف ٢٠ قوله بخلاف المنتقلة

اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته كما هي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر عطوفا وشرطها اي شرط جواز
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
فاعل شهد والآية من هنا من قيد آخر وهو ان يكون جزء تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التميز ما اي
الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو تركيب او ايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الموضوع
سواء كان بحسب الوضع او الاستعمال ١٢
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
مذهب علامة ١٢
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كثلثين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس الخبز او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف

مذكورة او مقدرة نعتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

[illegible]

عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار

جعل كلمة عن صلة الرفع ۱۲ ح

صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها

اي يبين قدره ۱۲

رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار انما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن وهو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات

فانه يحمل الوزن وغيره ۱۲ ح

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وقفيزان برا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد
بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة المشتملة
كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في
منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها او لا يصح الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل و
صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت

[illegible]

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل سبب الفصل الاخير او ان لام التعريف

الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يرد عندي

الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم الناصب مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا اي

ما يتشابه اجزاؤه و يقع بمجرده على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه كالماء والتمر

والزيت والضرب الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى

المثنى ويجمع لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بانضمام

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا فان كان اي المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانما تم الاسم بها جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز فاضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

مع التخفيف بحذف نحو منوا سمن وقفيزا اي وان لم يكن تنوين ونون التثنية بان يكون بنون الجمع

او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو عشرو درهم واما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة

۱۳۳

[illegible]

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
هو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم المفرد
المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

[illegible]

ابا او المقصد نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتميز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير
اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى
محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه
او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا وتركه الا
اظهر التميزات والاختصار به وابا وابوة ودارا وعلما او رد هذه الامثلة على وفق ما سبق فزاد
عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده
صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان
ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون فى
نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة

١٣٥

[illegible]

بالكسر من الغرس نحو ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست اسماء فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها والتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشىء المنسوب الى زيد فطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان لموافقته ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت الاب فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا والا فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اوردته مفردا واذا قصدت تثنيته اوردته مثنى واذا قصدت جمعيته اوردته جمعا

[illegible]

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذى هو الجنس الانواع من حيث اختلافها اى نوعيته فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا واحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابوه وطبقه الواو بمعنى مع وطبق بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياه او يجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له و مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير واحتملت الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يويد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال والغرض المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي
درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله المبهم اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي
طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وتحيره وقع الابهام
فيه لا جرم ميّزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الفعل اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تنتقض تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

ومشكلهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق

على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تميز عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب

نفسا تميز عن نسبة كان اليه اي وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وقيل يحتمل ان يحمل البيت على

تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كان نفس

الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف

كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجرائها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن

متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزائه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني

احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الا مستثنى

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

[illegible]

أولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به لان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقع الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له النسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب ايضا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

[illegible]

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
البدل لان الغلط هو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي لكن من رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما
قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

[illegible]

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان

بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا

تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد و وقت

مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم

او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

ولعل هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس

نحو جاءنى القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو جاءنى القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب

بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب

على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها

قائمة مقام الا وهى لا تصرف فيها ويختار فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا

فى محل يكون متأخرا عن الا احترز به عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

فى كلام غير موجب احترز به عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل

[illegible]

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما

قد علم مما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية و الا

قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب

على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما

هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة

ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر

اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل

عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال

ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما

ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب

كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم

نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد

بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر و مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا ان كان
هناك قرينة دالة عليه فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يغلب و يكثر و
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور ويكون
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وهذا شرط اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما لانه بمعنى ما زال ثبت لان

[illegible]

نفى التقي باثبات فيكون المعنى ثبت لزيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال

الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ما يقتضي من جهتها

العلم او تحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه

التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثل ان

قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في تكوين المجتمعين

على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد

الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها

الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به

الا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ

وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه

لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة مغير الشيئية اولا وخص المستثنى بالا يزيد عليه

صفة غير الشيئية لكان اوفق واللطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاولى لان من

الاستغراقية لا تزاد الا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي

١۴٥

[illegible]

[illegible]

بالا لانهما لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد
اي من الاستغراقية
بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد حينئذ من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير ما كذلك لتعمل فيهما ولا تقدر لان
لا حقيقة انما لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه و
اعتبر سرايته حكمه الى البدل فهو في قوة التعدد حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه
اي المفتوح احد
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله
القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس بل شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت

[illegible]

للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل وهي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وهن نوع تحكم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها لا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيها اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

[illegible]

غالباً الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا لكنها قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليسوغ

حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة

جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون

مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجل الا زيد منكورا اى منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد

او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون

زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد

منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور لان المحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال

واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل

الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان

اى بوجود الشرائط المذكورة ۱۲ ح

الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني

مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا

والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما

في المحصور ۱۲ عبد الرحمن

۱۴۸

[illegible]

كما يكون الفرقدان مرفوعا ١٢ [illegible] ليس لقائل كل انسان عالم الا المسيح [illegible]

اى فى السماء والارض آلهة جمع الٰه ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله

لفسدتا اى خرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع

منكر غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط

الاستثناء وفى الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كانت فيهما آلهة ليس

مستثنى عنهما الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته

لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت صفة بمعنى غير فانه يدل على انه

ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة و

ضعف حمل الا على غير فى غيره اى فى غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا

مع صحة الاستثناء فانه يجوز فى قولك ما جاءنى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا

بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊ فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء

منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان

آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة

الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء

بالنصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت

مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين

المستثنى منسوب والنصب للتثنية بالياء ١٢ [illegible] قوله بالنصب يمكن ان يكون الفرقدان مستثنى من كل اخ على لغة من [illegible]

[illegible]

يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر

ولم يبق سوى العدوا + ن دناهم كما دانوا + وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية

ايضا نصبوه استنكارا للرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا و كان هذا زيد

١٥٠

[illegible]

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة تمنع
اللبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا غير كان واخواتها لانه لا يحذف من
هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص

[illegible]

المترادفة هي التي يكون في الحال فيها واحدا فهم ان الضمير المجرور في دخولها منقا اليه فالحال عنه جائز او صح حذف المضاف

على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها عندهم فعلى هذا فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

[illegible]

ظرف فیها وقد عرفت فی المرفوعات تحقیق قوله فیها وکا عشرین درهما لک مثال لما
یلیها نکرة مشبهًا بالمضاف وقوله لک علی النسخ المشهورة من تتمة المثالین کلیهما
فان کان ای المسند الیه بعد دخولها غیر واقع علی الاحوال المذکورة بل کان مفردًا
کان ارجاع الضمیر الی المسند الیه اظهر من ارجاعه الی المنصوب بلا اعنی اسم لا ۱۲ ح
بانتفاء الشرط الاخیر فقط وهو کونه مضافا او مشبها به ای یلیها نکرة غیر مضاف ولا
مشبها به لیترتب علیه قوله فهو مبنی علی ما ینصب به فانه لو کان معرفة او
مفصولا فحکمه غیر ذلک وقوله علی ما ینصب به ای علی ما کان ینصب به المفرد قبل
دخول لا علیه وهو الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار والکسر فی جمع المونث السالم
بلا تنوین نحو لا مسلمات فی الدار والیاء المفتوح ما قبلها فی المثنی والمکسور ما قبلها فی جمع المذکر
السالم نحو لا مسلمین ولا مسلمین لک ویعنی بالمفرد ما لیس بمضاف ولا مضارع له فیدخل
فیه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه بمعنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل
فیها لانه جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی
علی ما ینصب لیکون البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی الاصل قبل البناء
ولم یبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمیة فیصیر الاسم بها الی
ما یستحقه فی الاصل یعنی الاعراب فان کان ای المسند الیه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النکارة او مفصولا بینه ای بین ذلک المسند الیه وبین لا

[illegible]

قوله السوال اى السوال عن الصيغة الابتية والا قدرة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى ١٢ قوله اى فيما كررت فيه لا

بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها به

او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل

ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع

هذه الصور الست الرفع اما على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و

اما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاته من التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل

جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او تأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

العلم ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اے لاحول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة معطفا على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغنا عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لاحول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لاحول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لاحولٌ ولا قوةَ

[illegible]

الا بالله علی ان تکون لا لنفی الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه یجوز ان یکون

رفعه لالغاء عمل لا بالتکریر لا لکونها بمعنی لیس لان شرط صحة الغائها التکریر فقط وقد حصل

ههنا ولا دخل فیها التوافق الاسمین بعدها فی الاعراب فهذا علی التوجیه الاول تتعین لعطف

جملة علی جملة ای لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا یلزم ان یکون قوله الا بالله منصوبا

ومرفوعا وعلی التوجیه الثانی یحتمل ان یکون من قبیل عطف مفرد علی مفرد او کعطف

جملة علی جملة کما لا یخفی واذا دخلت الهمزة علی لا التی لنفی الجنس لم یتغیر العمل

ای عمل لا ای تاثیره فی مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عمله لدخول کلمة الاستفهام

ومعناها ای معنی الهمزة الداخلة علی لا التی لنفی الجنس اما الاستفهام حقیقة نحو قول الرجل

فی الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندی ولم یذکر سیبویه ان حال الا فی العرض

کحاله قبل الهمزة بل ذکره السیرافی وتبعه الجزولی والمقسم ورد ذلک الاندلسی وقال هذا خطأ

لانها اذا کانت عرضا کانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحرف التحضیض فیجب

انتصاب الاسم بعدها نحو الا زیدا تکرمه واما التمنی نحو الا ماء اشربه حیث لا یرجی

ما رجوا اما قولهم الا رجلا جزاه الله خیرا فعند الخلیل لیست لا الداخلة علیها حرف

الاستفهام وکلمة لا بل هی حرف التحضیض بابه حکایة فقال الا ترکونی رجلا یعنی هلا ترونی

رجلا ولذلک نصب ونون رجلا وعند یونس لا التی دخلت علیها همزة الاستفهام بمعنی

[illegible]

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت

اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت الى الثاني

وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل

فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول

نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان

الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني

على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه للمذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت

لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا

في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع

بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا

على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح

وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه

الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة

في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا

في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

قوله حملا على المحل لان لا مع اسمها في محل الرفع بالابتداء ۱۲ قوله على المحل البعيد بناء على ان اسم لا كان في الاصل

[illegible]

كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من ان يحمل على اللفظ

اي لفظ اسم لا المبني فيجعل منصوبا او بان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه

البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على

المنفي يزاد فيه لا لكثير انحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا و ابن في قول الشاعر ولا اب و

ابنا مثل مروان وابنه ۔ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ۔ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم

احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة

الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة لتشبيهه باله

اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجرائه الاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

[illegible]

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين
التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم
من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بالابوة له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
صفة بعد صفة للمعنى ١٢ ح
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان تخلاف لا لتعيين لكن التعيين مذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم المضاف لفساده لما عرفت ويحذف اسم لا كثيرا في مثل

لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية

بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر

باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما

لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما

ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملهما واذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما

قوله فلان ... الكراهة ... ان النافية في معرض من العامل ١٢ عصم

[illegible]

فصل بينهما وبين معمولهما لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملهما لمعنى النفى فلما انتقض بطل

العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما فى العمل واذا عطف عليه اى على

خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم فى المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى

نقض النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف والاواخر التى هى محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام

الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه فالمضاف اليه

وان كان مختصا بالاسم لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل

فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا فى تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم

وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شىء اسما كان نحو غلام زيد

[illegible]

وكتب اللام في اللفظ لا في التقدير ١٢ ابح

او ضلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا حاكمين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
ان التقسيم الى المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زید بتقدیر اللام تقویة للعمل ای ضارب لزید وفی اضافتها الی فاعلها کالحسن الوجه بتقدیر من البیانیة فان ذکر الوجه فی قولنا جاءنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمییز لما فی اسناد الحسن الی زید ابهاما فانه لا یعلم انه ای شیء منه حسن فاذا ذکر الوجه فکانه قال من حیث الوجه فان قلت هذا فی الحقیقة تخصیص فلا یصح ان الاضافة اللفظیة لا تفید الا تخفیفا فی اللفظ قلنا کان هذا التخصیص واقعا قبل الاضافة فلا یکون مما تفیده الاضافة فلیست فائدة الاضافة الا التخفیف فی اللفظ وهی ای الاضافة بتقدیر حرف الجر معنویة ای منسوبة الی المعنی لانها تفید معنی فی المضاف تعریفا او تخصیصا ولفظیة ای منسوبة الی اللفظ فقط دون المعنی لعدم سرایتها الیه فالمعنویة علامتها ان یکون المضاف فیها غیر صفة کاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الی معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم یکن صفة کغلام زید او کان صفة لکن غیر مضافة الی معمولها بل الی غیره کمصارع مصر وکریم البلد واحترز به عن نحو ضارب زید وحسن الوجه وهی ای الاضافة المعنویة بحکم الاستقراء اما بمعنی اللام فیما ای فی مضاف الیه عدا جنس المضاف وظرفه ای لا یکون صادقا علی المضاف وغیره ولا ظرفا له نحو غلام زید فان زید لیس جنسا للغلام صادقا علیه ولا ظرفه فاضافة الغلام الیه بمعنی اللام ای غلام لزید واما بمعنی من البیانیة فی جنس المضاف الصادق علیه وعلی غیره بشرط ان یکون المضاف ایضا صادقا علی غیر المضاف الیه فیکون بینهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنی فی فی ظرفه ای ظرف المضاف

الذی ہی للاختصاص اراد بان ہذہ الاضافة اما فی ملابسة وکیفی فی الاضافة بمعنی اللام ادنی ملابسة اختصاص فالاولی ان یکون الاضافة

ان المضاف الیه اما مباین للمضاف وح ان کان ظرفا له فالاضافة بمعنی فی والا فهی بمعنی اللام
واما مساو له کلیث واسد واما اعم مطلقا کاحد الیوم فالاضافة علی التقدیرین ممتنعة واما اخص مطلقا
کیوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک فالاضافة ح ایضا بمعنی اللام واما اخص من وجه فان کان المضاف الیه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنی من والا فهی بمعنی اللام فاضافة خاتم الی فضة بیانیة واضافة فضة
الی خاتم بمعنی اللام کما یقال فضة خاتمک خیر من فضة خاتمی واعلم انه لا یلزم فیما هو بمعنی اللام ان یصح
التصریح بها بل یکفی افادة الاختصاص الذی هو مدلول اللام فقولک یوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک
بمعنی اللام ولا یصح اظهار اللام فیه ولهذا قال المصرح بمعنی اللام ولم یقل بتقدیر اللام وبهذا الاصل
یندفع الاشکال عن کثیر من مواد الاضافة اللامیة ولا یحتاج فیه الی التکلفات البعیدة مثل کل رجل و
کل واحد وهو ای کون الاضافة بمعنی فی قلیل فی استعمالاتهم ورده اکثر النحاة الی الاضافة بمعنی
اللام فان معنی ضرب الیوم ضرب له اختصاص بالیوم بملابسة الوقوع فیه فان قلت فعلی هذا یمکن
رد الاضافة بمعنی من ایضا الی الاضافة بمعنی اللام للاختصاص الواقع بین المبین والمبین قلنا نعم
لکن لما کانت الاضافة بمعنی فی قلیلا ردوها الی الاضافة بمعنی اللام تقلیلا للاقسام واما الاضافة
بمعنی من فهی کثیرة فی کلامهم فالاولی بها ان تجعل قسما علی حدة نحو غلام زید مثال للاضافة
بمعنی اللام ای غلام لزید وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنی من ای خاتم من فضة
وضرب الیوم مثال للاضافة بمعنی فی ای ضرب واقع فی الیوم وتفید ای الاضافة المعنوية

الیوم ظرفا للضرب لان معنی کون الشیء ظرفا لشیء ان یکون المظروف واقعا فی الظرف لا بیان انه متعلق به واقع

تعریفها ای تعریف المضاف مع المضاف الیه المعرفة لان الهیأة الترکیبیة فی الاضافة المعنویة
موضوعة للدلالة علی معلومیة المضاف لان نسبة امر الی معین یستلزم معلومیة المنسوب معهود بینکما ان
فذلک غیر لازم کما لا یخفی فان قلت قد یقال جاءنی غلام زید من غیر اشارة الی واحد معین فلا یکون
هیأة الترکیب الاضافی موضوعة لمعلومیة المضاف قلنا ذلک کما ان المعرف باللام فی ادخل السوق
لمعین ثم قد یستعمل بلا اشارة الی معین کما فی قوله ع ولقد امر علی اللئیم یسبنی وذلک علی خلاف
وضعه ولیس یجری هذا الحکم فی نحو غیر ومثل فان اضافتهما لا تفید التعریف وان کان مع المضاف الیه
المعرفة لتوغلهما فی الابهام الا ان یکون للمضاف الیه ضد واحد یعرف بغیریته کقولک علیک بالحرکة
غیر السکون وکذلک اذا کان المضاف الیه مثل اشتهر بمماثلته فی شیء من الاشیاء کالعلم و
الشجاعة فقیل له جاء مثلک کان معرفة اذا قصد الذی یماثله فی الشیء الفلانی وتفید الاضافة
المعنویة تخصیصا ای تخصیص المضاف مع المضاف الیه النکرة نحو غلام رجل فان
التخصیص تقلیل الاشتراک ولا شک ان الغلام قبل اضافته الی رجل کان مشترکا بین غلام
رجل وغلام امرأة فلما اضیف الی رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشرکة فیه

وشرطها ای شرط الاضافة المعنویة تجرید المضاف اذا کان معرفة من التعریف فان
کان ذا اللام حذف لامه وان کان علما نکر بان یجعل واحدا من جملة من سمی بذلک الاسم وان لم تکن
معرفة فلا حاجة الی التجرید بل لا یمکن والمراد بالتجرید تجرده وخلوه من التعریف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم
تعريف المعرف فلم جوز هذا دون ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها ازالة
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ع ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم تكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط

الفاصل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال ...

[illegible]

بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة والتخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة مثل ضارب زید او حکما مثل حواج بیت الله او بحذف نونی التثنیة والجمع مثل ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیه فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کالقائم الغلام کان اصله القائم غلامه بحذف الضمیر من غلامه واستتر فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة ومن ثم ای من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء کل واحد من التعریف والتخصیص جاز ترکیب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الی معمولها وجعلها صفة للنکرة فمن جهة انها لم تفد تعریفا جاز هذا الترکیب وامتنع ترکیب مررت بزید حسن الوجه فلو افادت تعریفا لم یجز الاول للزوم کون المعرفة صفة للنکرة ولجاز الثانی لکون المعرفة اذاً صفة للمعرفة والمراد ان المشار الیه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء التعریف والتخصیص یستلزم جواز الترکیب الاول وامتناع الثانی ولا یلزم من ذلک ان یکون لکل واحد من تلک الامور دخل فی ذلک الاستلزام بل یجوز ان یکون باعتبار بعضها فلا یرد انه لا دخل فی ذلک الاستلزام لانتفاء التخصیص و من جهة انها تفید تخفیفا جاز ترکیب الضاربا زید والضاربو زید لحصول التخفیف بحذف

[illegible]

النون وان تقدم الضارب زيدا لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لا اشتغال التعريف ولا الاشتغال التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا
للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد قالا انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير
مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد الا انه مع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على
امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها + عوذا تزجي خلفها اطفالها + اي ممدوحه الواهب المائة الهجان

اي البيض من النوق تستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبيدها اي راعيها تشبيها لها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبيدها

حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من

المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد

واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول

ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف ذي في من القصيدة واما الاية فاستدل على

الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس

عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن

الوجه وهو جر الوجه بالاضافة دفعا وبيان تجوزان رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وسر

الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب

زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان

القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه ونحوها فيمن قال اي في مذهب

من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربي والضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمل حملا اي محمولية على ضاربك وفاتحه فاصل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز ويأتي

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربک وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربک وجوزوه بدونه حملوا الضاربک عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل

الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربک لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك

اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربک كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربک فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربک ضاربا لك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربک وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربک عليه لانهما

من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربک حملا على نظيريهما على

الاجوبة عن مستند الاقوال للفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

قوله وضعف لواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى بها
صفة مصدرية باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسألة نظائره وتضمين الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وجوزهما الكوفيون فان مسجد الجامع عندهم بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد و
الغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه مسكوتا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة تخفيفا

المسند اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية

لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه

واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث

انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا

يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث

او غيرهما بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

[illegible]

فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان منع اضافة العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء نقض وقد رد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يعكس كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لما في خفة السكون تعادل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون تشبه بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء

[illegible]

١٧٣

بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما قلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء والواو فتحة تبقى ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح تخفيفا واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحاصل في اخ واب منهما اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما

وہی الواو وجعلہما یائً ثم ادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر ع وابی مالک ذو المجاز بدار ✝ وحمل الاخ علی الاب لتقاربہما لفظا ومعنی واجاب عنہ المص فی شرحہ بان ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انہ یحتمل ان یکون المقسم بہ ای ابی جمع اب فاصلہ ابین سقطت النون فی الاضافۃ فاجتمعت یاآن فادغمت الاولی فی الثانیۃ فصار ابی وقد جاء جمعہ ہکذا فی قول الشاعر شعر فلما تبین اصواتنا ✗ بکین وفدیننا بالابینا ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بکین وقلن لنا آباؤنا فداؤکم وتقول ای امرأۃ قائلۃ لا بنائہا اضافۃ الحم الی المذکر حمی وہنی بلا رد المحذوف عند الاضافۃ الی یاء المتکلم وانما فصلہما عن اخی وابی لانہ لم ینقل عن المبرد فیہما فی المشہور ما یخالف مذہب الجمہور وان نقل عنہ بعضہم ذلک الخلاف فی الاسماء الاربعۃ ویقال فی فم حال اضافتہ الی یاء المتکلم فی بالرد والقلب والادغام فما لا کثر ای فی اکثر موارد استعمالاتہ وفمی فی بعضہا ابقاء للمیم المعوض عن الواو عند قطعہ عن الاضافۃ واذا قطعت ہذہ الاسماء عن الاضافۃ قیل اخ واب وحم وہن وفم بالحرکات الثلث ولکن فتح الفاء افصح منہا ای من الضم والکسر وجاء حم مثل ید فیقال ہذا حم او حمک ورایت حما او حمک ومررت بحم او حمک ومثل خبء بالہمزۃ فیقال ہذا حمء او حموک ورایت حمأ او حماک ومررت بحمء او حمئک ومثل دلو بالواو فیقال ہذا حمو او حموک ورایت حموا او حموک ومررت

بجموا وحموک و مثل عصًا بالالف فيقال هذا حمًا و حماک و رايت حمًا و حماک و مررت بحمًا و
حماک مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير متقيد بحال الافراد و الاضافة
بل تجري هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد و الاضافة و جاء هن مثل يد مطلقا
اي في الافراد و الاضافة يقال هذا هنٌ و رايت هنًا و مررت بهنٍ و هذا هنک و رايت هنک
و مررت بهنک و ذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
و الضمير ليس باسم جنس و قد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه و لو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل و كانه خص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلک الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم نفى اضافته الى
المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه و لا يقطع اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع و هو جمع تابع منقول عن
الوصفية الى الاسمية و الفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل و المراد بها
توابع المرفوعات و المنصوبات و المجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو
ان ان و ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثانٍ اي متاخر متى لوحظ مع سابقه
في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني و الثالث فصاعدا باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة وشخصية عليه زيد العالم
لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ
من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و
يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

[illegible]

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع مانع كون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه
البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في
هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة
على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد
الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في
نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله

[illegible]

ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان
التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذى مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على
كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفى المواضع الأخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد
فوقع صفة له وفى المواضع الأخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجب

[illegible]

في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني نظرا الى فاعله فان كان مفردا

[illegible]

او مثنى او مجموعا فرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة كان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية في

قوله طابقه وجوبا في التذكير والتانيث ١٢

قوله اذا نظرت اي اذا تاملت حق التامل ١٢

[illegible]

غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعدية المتبعين حالة عند
عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز حسن غير
حسن ولا ضعيف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايض كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود بمنزلة يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
اي لا يقع موصوفا ١٢
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب و
كما لا يوصف المضمر ١٢
لا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

[illegible]

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها
لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت
بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
فيكون بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام
مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل التزام وصف باب هذا بذي اللام رفع

اي ابهامه المقتضي لبيان جنسه [illegible] قوله اي الكريم اي مررت بهذا الكريم فيكون التسمية [illegible]

تصدم ثم توهم انك غلطه وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا فظهر ان المتبوع في القسم الاول والثاني ليس لذكر البدل بل مذكور غلطا لسبق اللسان

[illegible]

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه
انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي ما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه
ورد له عدم جامعية التعريف الخ
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين من
التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي

[illegible]

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني
زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد تتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم الصوفي في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية
العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذا لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال البعض فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتهما فيهما على ما تدل عليه في

[illegible]

هو لا اي ليس في الكفر بالشرك ولا آبائنا ١٢ ح

غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
اي الا اذا اريد العطف ١٢
بارزا كان او مستترا الا المتصل أكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اي بمرفوع منفصل ١٢
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما
اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
بلا معنى فقط ١٢
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
بل لفظا فقط ١٢ ح
وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا ولا المذكورة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

[illegible]

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يحصل له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول شاذ
كالعدم بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جاريتي
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

[illegible]

الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل فی الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين
متبوعهما فلا حاجة فی ربطهما الی متبوعهما الی تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
مغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل
بالمنفصل فی المرفوع وباعادة الجار فی المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال و
يناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوی مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فی المعطوف
عليه والمعطوف فی حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له
نظرا الی ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فی المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الی ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فی حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا فی المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
علی الرجل وليس فی حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضی تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و
حرف النداء وهو مفقود فی المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين ای
رب شاة وسخلة لها او محمول علی نكارة الضمير كربه رجلا علی الشذوذ ای رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
فی حكم المعطوف عليه فی احوال عارضة له بالنظر الی نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل

[illegible]

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء دال على كونه مقصودا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في
تركيب ما زيد بقائم او قائما وذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لا النصب والخفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في يطير فيغضب
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالعائد
في الاولى فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يقصد منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان جعلت

[illegible]

١٨٩

[illegible]

اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي الامالة لا الاصطلاحي نحو العاطفين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين حملوا على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفي
قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ × ونار توقد بالليل نارا × فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائزا لكنه لا يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر جوازه على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

[illegible]

والبقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة وبجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يجعله
ثابتا عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا
اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو
ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او
في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل وجميع واخواته وكلاهما وثلثهم و
اربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة و العطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان

وضعها الله لانه طلبٌ معنىً في متبوعها او جاء بها لتوضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو لتقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
و معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي مستكرر اللفظ الاول
اي مكرر اللفظ الاول بمعناه وحقيقته نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة والغين المعجمة
ميل المعنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقبل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
البصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي واتبع من تبع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعانيها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

وفي المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة
أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وأنفسهم
في جمع المذكر العاقل وأنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس
والعين أولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد الى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع [illegible] او معه فتقول أجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع المذكر وجمع في
جمع المؤنث وكذا أكتع [illegible] أكتعون كتع وبتع [illegible] أبتعون بتع وأبصع [illegible] أبصعون بصع
ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
إلا فيه ولا حاجة الى ذكر الأفراد لأن الكل [illegible] تلحظ أفراده مجتمعة و[illegible] أجزاء
يصح تأكيده بكل وأجمع ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة

٢ **قوله** او حكما كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن اجزاؤه [illegible] افتراقها حسا ولكن اجزاؤه [illegible]

١٩٢

[illegible]

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده

بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا

اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيدهما

اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد

لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا

للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى

نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى

بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين

بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز

تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم

اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم

جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل

قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته اى ابتع وابصع

اتباع لاجمع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث تبعيته

لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته

سم ١٩

علیہ ای علی اجمع لو جمعت منعوذ کرھا ای نوذکر اکتع مع اخویہ دونہ ای دون ذکر اجمع ضعیف لعدم ظہور دلالتھا علے معنی الجمعیۃ وللزوم ذکر ماشانہ التبعیۃ بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الی المتبوع ای تقصد النسبۃ الیہ بنسبۃ ما نسب الی المتبوع دونہ ای دون المتبوع ای لا تکون النسبۃ الی المتبوع مقصودۃ ابتداء بنسبتہ الی التابع بل تکون النسبۃ الیہ توطیۃ وتمہید النسبتہ الی التابع سواء کان مانسب الیہ مسندا الیہ اوغیرہ مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک واحترز بقولہ مقصود بما نسب الی المتبوع عن النعت والتاکید وعطف البیان لانہا لیست مقصودۃ بما نسب الیہ بل المتبوع مقصود بہ وبقولہ دونہ احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فیہ مقصود بما نسب الیہ مع التابع ولا ینتقض الحد علی المعطوف ببل لان متبوعہ مقصود ابتداء ثم بدالہ فاعرض عنہ وقصد المعطوف فکلاہما مقصودان بہذا المعنی فان قیل ہذا الحد لا یتناول البدل الذی بعد الا مثل ما قام احد الا زید فان زیدا بدل من احد ولیست نسبۃ ما نسب الیہ من عدم القیام مقصودۃ بالنسبۃ الی زید بل النسبۃ المقصودۃ بنسبۃ ما نسب الی احد نسبۃ القیام الی زید قلنا ما نسب الی المتبوع ہہنا ہو القیام فانہ نسب الیہ نفیا ونسبۃ القیام بعینہا الی التابع مقصودۃ ولکن اثباتا فیصدق علے زید انہ تابع مقصود بنسبۃ ما نسب الی المتبوع فان النسبۃ الماخوذۃ فی الحد اعم من ان یکون بطریق الاثبات او النفی

بالنسبۃ الی احد حیث قال سابقا ای تقصد النسبۃ الیہ بنسبۃ ما نسب الی المتبوع فیکون المعنی علی التکلف فی عرضت مناقۃ علی الحوض

195

[illegible]

ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا وكون الاول توطية للثاني وهو
اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما شبيها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل سبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخير
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
يعني به السيد السند قدس سره
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له مبالغة في الاسناد

[illegible]

فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل منه مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق

ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى

المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف

ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا تجوز في صحتها اعتبار غيره

فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزأه

فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى

القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع

الدرجات ثم انه لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسمه بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قلة العثور

وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي

الذي يكون بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت

بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو مررت

بزيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

[illegible]

وهو يمشي خلف بعيره شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان

فجر، وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر، قال اللهم صدق صدق

حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك نقبها فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره

وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقعا في

مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا

منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا

فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا۔ وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان

جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للعلية وان كان مبتدأ فهو

حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لزهاق

روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي

اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب

اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا

فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته

عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى لان الاول اظهر والثاني اخف المبني

[illegible]

199

[illegible]

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى
او لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى فاناسب اى الاسم
ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى
تعريف المعرب هو هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او تشبيهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف
فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب اعتبر فى المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا
ايثارا للتقدم بما مفهومه وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى
فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

٢٠٠

لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا

كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما

يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل

او قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مِنَ الرجلِ ومَنْ امرُؤٌ ومِنْ زيدٍ وهي

اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال

لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما جاز لبعض الظروف لان بعضها ليست بمبنية بل بعضها فقط

ثم اتبعه ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في

الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين

احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها

لِمَ اختيرت دون اختيها المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب

من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب

به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا
فيها لفظا او معنى او حكما اما بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما
السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا [illegible] المضمر [illegible] الى ما قبله وقسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

[illegible]

قبل المتصل ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فكل واحد من المرفوع والمنصوب
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى
المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الوحد المجهول
الماضى لمنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
اللاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

٢٠٣

[illegible]

بالفعل نحو ضربنی الی ضربهنّ ضربنی ضربنا ضربکَ ضربکما ضربکم ضربکِ ضربکما
ضربکنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ و القسم الثانی المتصل بغیر الفعل
نحو اننی اننا انک انکما انکم انکِ انکما انکن انه الی انهنّ و النوع الرابع
ای المنصوب المنفصل نحو ایّایَ ایّانا ایّاکَ ایّاکما ایّاکم ایّاکِ ایّاکما ایّاکنّ ایّاه الی
ایّاهنّ و فی ایّای اختلافات کثیرة و المختار ان الضمیر هو ایّا واللواحق
للدلالة علی التکلم والخطاب والغیبة والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
و النوع الخامس غلامی مثال المتصل بالاسم ولی مثال المتصل بالحرف
غلامی غلامنا غلامک الی غلامهنّ و لی لنا لک الی لهنّ وکان القیاس ان تکون
ضمائر کلّ من المتکلم والمخاطب والغائب ستة لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین یدلان علی ستة
معان کضربتُ وضربنا فضمیر ضربت مشترک بین الواحد المذکر والمؤنث وضمیر ضربنا
بین الاربعة المثنی المذکر والمؤنث والمجموع المذکر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غیر مشترکة وواحد مشترک بین المثنی المذکر والمؤنث واعطوا للغائب حکم المخاطب
فی ذلک فان الضمیر فی مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بینهما والتاء حرف
التانیث وبقیة الانواع الخمسة جاریة علی هذا المجری اعنی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثنی عشرة کلمة لثمانیة عشر معنی فاذا کان لکل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور

جملا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور

المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز واستتره في

باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار

ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر

نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر

نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا كان واحدا او فوق الواحد

مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللواحد

الغائب وللغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا

سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى

او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو [illegible] ضارب

وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما

٢٠٥

[illegible] لم يتفصل الضمير المستتر في الصفة يلزم الالتباس في نحو [illegible]

منقلبان بما هي في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا
في الضمير فانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فيه وكانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع
وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
شئ الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى يمكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما
يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض [illegible] لان الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه اي بكون العامل حرفا والضمير
المعمول له مرفوع او الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو ما انت وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على
غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يتفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

السامع ان الضارب زيدا وعمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال تقديم الضمير على العامل
وما ضربت الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال لحذف
العامل الذي تقتك الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل
حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي
له فانه اسند اليه الضاربة [illegible] فجرت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما صح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد [illegible] لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال ومختار
بالتمثيل صورة الالتباس ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن

تقدم [illegible] غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على

الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تأخير

الاعرف والمتصل يطعن في [illegible] الوصلة بالإرادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت

اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

[illegible] اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله

[illegible] حيث انه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا والاول بالاضافة

ونصب [illegible] الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

[illegible] فلك الفصل نحو ضربي اياك نظرا الى الاعتداد بالفصل

والا اى [illegible] احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على

[illegible] منفصل [illegible] على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم

احد [illegible] الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني

فلئلا يلزم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياك مثال [illegible]

[illegible]

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي او يجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فالتاء في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

٢٠٩

[illegible]

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فی مابعد لولا وسیبویه فی نفسها واما عساک فذهب
الاخفش الی انه ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویه الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربهما فی المعانی
فههنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویه فی العامل ونون الوقایة مع الیاء ای یاء المتکلم
لازمة فی الماضی اذ بلحقه تلک الیاء تتقی آخر الماضی عن الکسرة المختصة بالاسم التی هی اخت
الجر ولهذا سمیت نون الوقایة نحو ضربنی وکذلک نون الوقایة لازمة فی المضارع لکن لامطلقا
بل حال کونه عریا عن نون الاعراب ای عن نون هی الاعراب نحو یضربنی لتتقی
آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرة بخلاف کسرة تضربین لانها فی الوسط حکما وبخلاف کسرة
لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضها واحترز عن النون الاعرابیة الکائنة فیه ای فی
المضارع وانت مع لدن وان واخواتها یعنی ان وکان ولکن ولیت ولعل مخیر بین الاتیان بنون الوقایة
للمحافظة علی الحرکات البنائیة فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن وبین ترکها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حکما کما فی لعل لقرب اللام من النون فی المخرج وحملا علی اخواتها کما فی لیت ویختار
حذف نون الوقایة فی لیت من بین اخوات ان لعدم مانع فی ذاتها والحمل علی اخواتها خلاف
الاصل وفی من وعن وقد وقط وهما مبنی حسب المحافظة علی السکون اللازم الذی هو الاصل فی
البناء مع قلة الحروف وعکسها ای عکس لیت لعل فی الاختیار فالمختار فیها ترک النون
لثقل التضعیف وکثرة الحروف ویتوسط بین المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زید هو القائم

[illegible]

وبعدها أي بعد العوامل نحو كنت أنت الرقيب صيغة مرفوع منفصل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا لانه يفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كون
اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل في ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بين المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام منه مثل كان زيد هو افضل من عمرو فهو مقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل ومن
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يحكم
بحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن سعة
ما بعده خبره بدون لو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يتوقف معنى الكلام ويقع متقدما من غير شئ

[illegible]

قوله ويتقدم [illegible] قبل الجملة [illegible] قوله وايراد لفظ قبل [illegible]

[illegible]

[illegible] استتار الضمیر فی المنفصل [illegible] الیه اشار بقوله علی حسب العوامل ای انفصاله بارزا و اتصاله مستترا [illegible]

حج و ذلک بحسب المفهوم اعم من ان یکون قبل الجملة اولا فلذلک قیده بقوله قبل الجملة ای
قبل هذا الجنس من الکلام ضمیر غائب یسمی ضمیر الشان اذا کان مذکرا رعایة للمطابقة
لان الضمیر راجع الیه و ضمیر القصة اذا کان مؤنثا و یحسن تانیثه اذا کانت العمدة فیها مؤنثا
لتحصل المناسبة یفسر ذلک الضمیر الغائب لابهامه بالجملة المذکورة بعده ای بهذه
الحصة من الجنس المذکور و اعلم ان قوله یسمی ضمیر الشان و القصة معترض بان الموقع لیس داخلا
فی بیان القاعدة فانه لا دخل للتسمیة فی هذا الحکم فانه ثابت سواء وجدت هذه التسمیة او لا و انه
یلزم استدراک قوله یفسر بالجملة بعده فعلی هذا لو لم یحمل التقدم علی ما ذکرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زید قائم علی ان یکون هو مبتدأ راجعا الی الشان و زید قائم خبرا عنه فانه
یصدق علیه انه ضمیر غائب متقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الی الشان لا یخرج
عن الابهام بالکلیة بل انما یرتفع بجملة زید قائم کما لا یخفی و یکون ضمیر الشان او القصة
متصلا و منفصلا و اذا کان متصلا یکون مستترا او بارزا علی حسب العوامل فان کان
عامله معنویا بان کان مبتدأ کان منفصلا و ان کان لفظیا یصلح لاستتار الضمیر کان مستترا
و الا بارزا مثل هو زید قائم مثال للمنفصل و کان زید قائم مثال للمتصل المستتر و انه
زید قائم مثال المتصل البارز و حذفه عن اللفظ باضماره لا نسیانا حال کونه منصوبا
ای بجائز مع ضعف بخلاف ما اذا کان مرفوعا فانه لا یجوز اصلا لکونه عمدة اما جوازه

[illegible]

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الجر كلام

مستقل ومثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء * الا مع ان

المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه غير قبيح لان الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى

وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلتها بالتشديد

الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد والان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها

بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا

تزيد المكسورة عليها ثم لما ثبت انه اجدر به لم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف والمطلوب

ههنا كما بدل عنه بحذف النون وحكم بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع

اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة

الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وشمل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة فيه حسية محمول

على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال

كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

ولمثناه ذانِ رفعا وذَينِ نصبا وجرا اي ان ذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون

الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع

ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بالحال خبره ويجيء في بعض اللغات ان في جميع الاحوال الرفع

والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر

فينبغي ان يثنيهما وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها وتِي بقلب

الالف ياء وتِهْ وذِهْ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتِهي وذِهي بوصل

الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تانِ في الرفع وتَينِ في النصب والجر

ولا يثنى من لغاتها الا ما كثر دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين

وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل فان ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب

والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاءِ مدا واولى قصرا اي ممدودا ومقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها

على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها في التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة

اوائل اسماء الاشارة علاوة عليها واخرها لكن يراد بصيغة اللحوق اشارة الى ان الاصل هو اسماء الاشارة وليس حرف التنبيه جزء

منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية لقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ

[illegible]

۲۱۵

[illegible]

۱۲ فے حال الرفع والثانے فے حال النصب والجر ۱۲ رحمن

[illegible]

ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين وبما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام
الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك
وذانك حال كونهما اي الاخيرين مشددتين او لالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثمّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون وهَنّا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد
يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي لا يتم الاسم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما الا ان كان جزءا تميزا
او لا يصير جزءا تاما ان كان تيم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا اوليا تحلل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا او الخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

[illegible]

الا بصلة ... والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاخراج مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان
تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضميره لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه معا
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

[illegible]

بالذي يراد اخبار بالذي وغيره حتى يدخل هو يعني الذي ٢١ حسن ۹ قوله تمرينا التمرين التمكين يعنى محكم گردانيدن ١٢

المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على زنة العلى
بجمع المذكر والمونث للا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالالمين لجمع المذكر واللائي بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
بجمع المذكر والمونث للا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي بجمع المونث وجاء في
اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنا
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي
قال الشاعر وبيري ذو حفرت وذو طويت * اي التي حفرتها والتي طويتها وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام اي
مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي الى الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاءه وعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه فقصدهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

[illegible]

من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي

او التي والالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها

اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي

في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها

اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي

جعلته خبرا اسما اخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي

اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا وا لمراد

بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه

يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها

فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من

المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

صو اذا اخبرت عن زيد القائم زيدا اي الذي قام هو زيد الخ ١٣ قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل

[illegible]

متصرفاً اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل او المفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبراً تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضرب زيد
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفاً
بخلاف ما اذا اخذتهما مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملاً في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

[illegible]

اى الخبر كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى الخبر بلا ضمير

وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما ذلك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء معجب لك واما بالجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر ❊ له فرجة كحل العقال ❊ اى رب شىء تكرهه النفوس وتامة بمعنى

شىء منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا ونعم الشىء هى وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا ❊ حب النبى محمد ايانا ❊ اى شخص غيرنا او بجملة نحو

من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجىء تامة ولا صفة واى واية

للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الاقسام الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

وتسميتها بالغايات لافادتها معنى الغاية فيما [illegible] قوله لتأكيد شبه الحرف ان قلت تقرر ان [illegible]

اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى لا تقع صفة اتفاقا فلم
تعد من التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي الطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا و في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اى شيء الذي
صنعت اى صنعته مما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس قح

[illegible] وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها [illegible] قوله منها اى من كل اى [illegible] بعض [illegible]

[illegible]

جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية وعلى الوجه الآخر ان معناه اى شيء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه اى شيء وذا زائدة
والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء فح جوابه نصب
اى منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانية
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت وتعبير عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو يناسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل
رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم
فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى هو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
موضوعا لارود وهكذا ان المثال الاول متعد مع ان بعضها لازم غير متعد فيما نقل عنه فى هذين المثالين اشارة الى قسميها وعن

[illegible]

كانية فيه والالزم نحو سلام وكلام ١٢ الرحمن ٢٦ قوله الصيغة اي صيغة فعال بمعنى الطلب سماعية في الامر تكون كالتحقيق لنزال

مثلا موضوع الكلمة اصل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر

بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصـ ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان

معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا

على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس

اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته

واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى

الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل

قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال حال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة

اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه

الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى

ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في

كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

معدولا عن انزل ١٢ الرحمن ٥٥ قوله ان لا يخرج اي لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فردا منه فلا

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وتبيين وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه قوله فعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كك كقطام علما للمؤنث وغلاب كك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من تلفظه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه

هو معنى حتى يحكم عليه او به فان وضع لشيء صار اسما من هذا الباب فانما القصد به اللفظ كقولك نخ نخ صوت للبعير وغاق حكاية صوت

[illegible]

لا يحكم على غاق بشيء ولا يحكم به على شيء بخلاف النوع الاول من الاصوات فانه يحكم عليه بانه مصدر او منقول الى المصادر او لازم للمصدرية وغير ذلك ١٢ يمن

صوت الغراب حين تمسك وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان
اما زجرا او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم
عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب
فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها
حكمها ثم بينت جريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء، فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت يصوت به لحيوان يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور
بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

المركب اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة

ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل

العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل

التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة صعب من خرط القتاد والاحسن ان يراد بالنسبة

نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه لا يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في

عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل و

المفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيبه [illegible] اذ آخره لا تدل على نسبة اصلا كما ان

هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق بينهما فينطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان

تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن كلاهما اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة

الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف كخمسة عشر كان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب

عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر و

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

حرج كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العدد يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك ١٢ تكملة **قوله** معهودة اي نفي

جزئيه العدد الزائد على العشرة وصيغة الفاعل المشتقة منه فقيل فيه نظر الى ان الثاني فيه لا يتضمن حرف

لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل انما اشتق من اسماء العدد بعد العشرة

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مشتق من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا بناء الصيغة من المفردات

للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من

كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر

حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار

انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له على هذا القياس الحادي

والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن

بل يبنى الثاني لتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وما لا اي كل مركب لم يتضمن الثاني

حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط الذي منع

من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول ثابت

في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع

صرف المضاف اليه واخرتهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما كني به لا المعنى المصدري ولا كل ما كني به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات على تسمية [illegible] لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
لتعذر حصرها الا بالتفصيل [illegible] عن تعريفها اصطلاحا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وكذا [illegible] موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لان الاصل في ذا اسم من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه صار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على ما كان عليه من البناء وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث اي الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة لها في الخط فرعية في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره

٢٢٥

[illegible]

لان کلا جاء لکم سواء کانت استفهامیة او خبریة ولفظ کم مذکر وتانیثه باعتبار تاویله بالکلمة خلاصة ما فی الباب ۱۲

سمی بها فکم الاستفهامیة المتضمنة معنی الاستفهام ممیزها الذی یرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب علی التمییز مفرد لانها لما کانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الی تسعة وتسعین ممیزه مفرد منصوب جعل ممیزها کذلک لانه لو جعل کاحد الطرفین لکان تحکما وکم الخبریة ممیزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخری تقول کم رجل عندی وکم رجال کما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الکثیر ممیزه کذلک وانما جاء مجموعا لان العدد الکثیر فیه ما یجیء عن کثرته صریحا ولما کان هذا لیس مثله فی التصریح بالکثرة جعل جمعیة ممیزها کانها نائبة عن معنی التصریح بها وتدخل من فیهما ای فی ممیزی کم الاستفهامیة والخبریة تقول کم من رجل ضربت وکم من قریة اهلکناها قال الشارح الرضی هذا فی الخبریة کثیر نحو کم من ملک وکم من قریة وذلک لموافقة جر الممیز المضاف الیه کم واما ممیز کم الاستفهامیة فلم اعثر علیه مجرورا بمن فی نظم ولا نثر ولا دل علی جوازه کتاب من کتب النحو لکن جوز الزمخشری ان یکون کم فی قوله تعالی سل بنی اسرائیل کم آتیناهم من آیة بینة استفهامیة وخبریة ولهما ای لکم استفهامیة کانت او خبریة صدر الکلام لان الاستفهامیة تتضمن الاستفهام وهو یقتضی صدر الکلام لیعلم من اول الامر انه من ای نوع من انواع الکلام والخبریة ایضا تدل علی انشاء التکثیر وهو ایضا نوع من انواع الکلام فیجب التنبیه علیه من اول الامر وکلاهما لو قال کلتاهما لکان اوفق لتانیث الاستفهامیة والخبریة فهو علی تاویل کل واحد من هذین النوعین وقع کم الاستفهامیة

[illegible]

والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكم تمييز موقع كل منهما بقوله فكل ما
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل ذلك الفعل مع عمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت كم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم
رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل رأيت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت ومال كم رجل اخترت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او
المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما لان جعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده فعل لا لفظا ولا تقديرا

مع النصب مميزه والمثال الثاني في كم الخبرية تعريضية جر مميزه ١٢ رحمن ٣١ قوله وان لم يكن حرفا اي كم مبتدأ ان

[illegible]

۲۴۲

[illegible]

ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فهو مرفوع
اى فهو مرفوع صيغة ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه خبر عنده معرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه داخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا
وكذلك اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
يعنى انه تاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا
ان لم تنجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

[illegible]

فتخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا القوم زيد واذا القعود عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود

عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو

لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى

عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع

في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي

وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل

ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل

الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه تلك الثلاثة او الوجوه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي

ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء

والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى

كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني

عمة احدها الرفع بالابتداء لو استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر

على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق

تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق

يهجو جريرا وتمامه • فدعاء قد حلبت علي عشاري • الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون

[illegible]

منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كك وبذا الخلقة لما نسبها الى شكوه الخلقة
او انما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي ثنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني
على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة
الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة
على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما و
اذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل
كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعنى
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

[illegible]

ضربک بعد العلم بوقوعه او اخبر عن کثرته فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الی
مرات ضربک ای کم مرة او مرة ضربت او الی ضربا بک ای کم ضربة ضربت وکم فی هذا المثال
اما منصوب علی الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين انه اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ فی الظرفية اوانا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفی المصدرية
او لا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانی بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلی هذا التقدير يكون كم منصوبا علی المفعولية الظرف ای الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الی ذكر البعض ههنا منها ای
من تلك الظروف ما ای ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب عليه كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هی اليه فلما حذف صارت غايات ينتهی بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنی حرف الاضافة وشبهها بالحروف فی الاحتياج الی المضاف اليه واختير الضم جبرا لنقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا القياس عليها ابعنا ها ويجوز فی هذه الظروف علی قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لی الشراب وكنت قبلا ۔ اكاد اغص بالماء الفرات ۔ فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنی منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

معناه بالفارسية خوش حال و خوش وقت ساخت مرا شراب

ه المؤخرة للعبارة ... ۲۰ قوله فی الاحتياج الخ فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت المذكور

اللفظ عند وجود التنوين فيعرب الظروف بها ای بسبب التنوين كما فی قول الشاعر فساغ لی الشراب كنت قبلا فان التنوين فی قوله قبلا عوض عن المضاف اليه ای قبل ذلك

صفة حدث واعلم انه نظير اذا الظن الغالب ح الوقوع وليس للتقييد فيه القطع الان لا شبه بانه فيه [illegible] ان الظن الغالب بمنزلة الوقوع

تضمنها معنى الاضافة فتبنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق و أجري

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير و ليس غير في حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا و ليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

لكثرة الاستعمال تطلب الخفة

وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال مع عدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء ع اما ترى حيث

اى اضافته الى الجملة اكثر استعمالا

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره

ع نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة وهو

المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

لشذوذه وقلته لم يغير [illegible]

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى الزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

[illegible]

قوله الزمان نحو جلس حيث زيد جالس [illegible]

قوله الاخرى [illegible]

[illegible]

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما تقدم من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذ هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر فيستغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذ هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

هو للسببية فان الخروج سبب لملاقاة السبع فانه لو لم تحقق الخروج منه لم تلقه ١٢ رحمن

قوله ۱۹ حاشیه ومنها كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان ۱۲

للمفاجأة لا مفعول فيه للامر تحقق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول محذوف اي فاجأت
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
الاشارة اليه ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكونها موضوعة وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولعله بحثها لم يذكره المص ومنها اين وانى للمكان استفهاما او شرطا اي حال
كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن
اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى فيجيئهما ومتى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما فقط نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام نحو المستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة ونون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال
هيئة الشيء لا الزمان الذي كما توهمه بعض الشراح غير [illegible] اصحاب المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناها

قوله [illegible] الظرفية [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]

۳۸

السؤال عن الحال نقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى
من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول
مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيته [illegible] اليومان فما دام لا يلاحظ بذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما بانه اول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
والمجموع [illegible] يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يوم سنتين فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اول مدة وقت ما من زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد المستغرق بجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان

مدا المجعل حالا عن فاعل عليهما هو المقصود بجعل البناء المدية وانما يكون حالا باعتبار متعلقه اى بجعل البناء صلة المقصود كما هو

المدة فلا يستلزم تعين العدد ولصحة ما رأيته مذ يومنا فلا دفع لذلك نسر قوله بالعدد بقوله اى بعده المستغرق جميع اجزائه اى العدد الدال على جميع اجزاء المدة والحاصل

اى جميع اجزاء مدة زمان علمهم ورؤيته يومان لاازيد ولاانقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو
ماخرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ماخرجت مذ ذهبت او أنّ اى ما كتب على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ماخرجت مذ انك ذاهب وماخرجت مذ أن ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حملُ مابعدهما عليهما فكان التقدير فى ماخرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان
لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر مابعده
اى خبر كل منهما مايقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
مابعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان
ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة تشبيها لنونها
بنون التنوين في شاة طل ريانا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغا
ته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل ففيه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او لزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه يستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين بمعنى الداهر والعائض لذي

قوله وبناء عوض اي بناء عوض على الضم لكونه من الظروف التي مقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد فيحتاج الى المضاف اليه فشابه الحرف

من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس
المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول و المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل و
الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ما معنى ظاهر والمعرف باللام وان استغنى
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او ذا
او الابن فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

[illegible]

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناول له بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال اعرفها

(متعلق بالاشارة) (وهي ضمير المتكلم والمخاطب والغائب)

اي اعرف المعارف اعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا

قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه يعلم من تعيين المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

المضاف اليه ونحن انما اثبتنا التفاوت بين اصنافه تبعا لما بين اصناف المضاف اليه (اي اصناف المضاف اليه)

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة امورا معينة بنفسها من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردناها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء اي المعدودات آحادها كل واحد

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله فالاشياء اي المعدودات [illegible]

[illegible]

الحشرة الا علة الوجوب ١٢ قوله عرف النحاة لان اسم العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية ١٢ جمال

واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتين او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا انها

[illegible]

الخاطئين فيه وجب تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع وهو اجتماع التانيثين من جنس واحد واذا ثبت [illegible]

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها بجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابق وتقول اذا جاوزت العشر احد

جواب دخل مقدر ١٢ حج

عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وتغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى

ثم تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع

عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة بابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني

في المذكر [illegible] اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

فان التانيث فيهما من جنسين وتذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في

ثلثة عشر واخواتها وثنتان [illegible] الكلمة لم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث

في ثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان وتانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه

عديل المقصود [illegible] المشترك

لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر

والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث [illegible] نحو

مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة [illegible] في ثلث عشرة [illegible]

لسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من [illegible]

منصوب عطفا على عشرون المنصوب [illegible] لمفعولية القول [illegible] ثلثون واربعون وتسعون

[illegible]

١٢ وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث ١٢ رحمن ٣٤ قوله اربع تحات في عشرة [illegible] قوله

اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث لما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف
على صيغة ولفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يوجد جمعها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما باعتبار
ثم الى تمامها بحرف العطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون
في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل
الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في
التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
ما تفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على
صيغة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة
واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل

[illegible]

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب

كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه

بقاء الكسرة كما في قوله جوار [illegible] اذا حذفت الياء الا انه لما كان ثماني عشرة

مركبا وهي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسرها ليدل

على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة

ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها ولم يتعرض لمميز الواحد والاثنين

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما هو مصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة [illegible]

مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط الا ثلثمائة

لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون [illegible]

بعد الهمزة من اخره

ليطابق المعدود العدد [illegible] الى [illegible] [illegible] لانه لم يجمع

مائة حين [illegible] وابهامها واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال ثلث مئات او مئين لا

لانه جمعها جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات

ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا

علة ما هو بصورة مسلمين ومئين

ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

وهو نے صورة المجموع بالواو والنون [illegible] اي بعد [illegible]

[illegible]

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه جمعا وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى

تسع وتسعين منصوب مفرد كما انتصب في اخوته فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها

اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا

ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد

لم يحتج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها

صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لتطويل بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده

لكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما

كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل

كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد

لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها

لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير

في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان

المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث

او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن

المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

٢٥٠

[illegible]

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث شخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد و واحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان لمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير

ذكره معهما الدال بجوهره اي الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان

فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء

عن المميز وان [illegible] مميز الواحد يغني عنه لكنهم ان ميز الاثنين لك نظرا اذا كان

مميزه مثنى يغني عنه لانه يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما انه هو الجمعية في

مميز سائر الآحاد [illegible] يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد و لا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجواز

حروفه المصوغة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد وهي اعني التنوين وعلامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر

الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

[illegible]

فاختار ولحوق العلامة التي هي حث على ذكرها ولا شك ان رجلان اخصر من اثنى رجلين وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد وعلى حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي
في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان
على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر

[illegible]

والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى البعض
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في
[illegible] ما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومعنى الثاني اي من اجل [illegible] الاعتبار [illegible]
حالة [illegible] فان اختلاف ضا فيهما [illegible]
[illegible] ثالث اثنين بالنسبة الى نقص بدرجة اي [illegible]
ثلثة من قوله [illegible] لاثنين [illegible]
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد [illegible]
اي [illegible] لكن المطابق باعتبار [illegible] في المرتبة الثالثة او الرابعة والخامسة
جواز ارادة [illegible] الاول من حادي عشر [illegible] مستبعد جدا [illegible] الاضافة
[illegible] حادي عشر [illegible] باضافة المركب الاول [illegible]
متاخر بعشر درجات فاتى على الاعتبار الثاني [illegible]
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت [illegible]

٢٥٣

[illegible]

حاد ثم حك حضرت بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني

وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر فيبنى الجزآن الاولان من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء

ويبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد

لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وعرف

المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب ذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم

متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث

التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم

الياء في قولهم ذي في ذه وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث

مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته

ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي

متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

حقيقة كعين مثال للتانيث اللفظي لتقدير افان تا التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يوجد مثال للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي
فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانت لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه اشعار بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي وضمير المونث للفظي بقرينة قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع
الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول
حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه يجب
مع الفصل اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم [illegible] لا ضمير فان يلحق بها

[illegible]

قوله [illegible]

الكلمة الواو او الياء والنون المفتوحة او الالف والتاء من حيث هو كذلك ليس بمفرد المثنى فلا يرد ما قيل انه يخرج عنه نحو صدق

الجمع فيه وجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا
نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور
العاقلين من جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا جمع السالم فان ضميره الواو
فيقال الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه مع التاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا يعني الواو نحو الرجال جاؤوا
لهذا النوع من الجمع والنساء ولا الايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث
ان لم يكن من العقلاء كالايام وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مستترا مع التاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اعني بالنون اما في جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لمجانسة حالها
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي
اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

جواب آخر عنه وحاصله ان المثنى هو الملحق مع اللاحق ۱۲ رحمن

[illegible]

قوله [illegible]

٢٥٦

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان
قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق والالحاق
وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته نحو فيا على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب وسماه لقوة

التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجاوز انسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر
يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي
لحقته علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يمل كلدوان في المسمى بلدى وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير زائد

[illegible]

احرف فصاعدا من الرباعی والثلاثی المزید فیه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقیقة
او حکما وخفة الثلاثی بخلاف ما فوقه حیث لا یرد فیه لمکان الثقل والا ای وان لم یکن
کذلک بان کان الفه منقلبة عن یا حقیقة کرحیان فی رحی او حکما بان کان مجهول الاصل
او عدمه وقد امیل کمتیان فی متی حیث جاز متی ممالا او کان علی اربعة احرف
فصاعدا اصلیة کانت الالف کالاعلی والمصطفی او زائدة کحبلی فبالیاء ای فالفه منقلبة
بالیاء اعتبارا للاصل فیما اصله الیاء حقیقة او حکما وتخفیفا فیما زاد علی ثلثة احرف
والاسم الممدود ان کانت همزته اصلیة ای غیر زائدة ولا منقلبة عن اصلیة
او زائدة تثبت الهمزة فی الاشهر لاصالتها کقراء بضم القاف وتشدید الراء لجید القراءة
من الروایات فیقول سبعة قراءت قرآن ۱۲
او للمتنسک من قرأ اذا تنسک وحکی ابو علی عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان و
ای یقرؤ قراءة المتنسک ای للعابد ایضا ۱۲ رحمن
ان کانت الهمزة للتانیث ای منقلبة عن الف التانیث کحمراء فان اصلها کان حمرا بالفین
احدیهما للمد فی الصوت والثانیة للتانیث فقلبت الثانیة همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فیقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف فینبغی
ان لا تقع بین الفین مع انها غیر اصلیة والواو اقرب الی الهمزة من الیا لثقلهما لهذا
قلبت الواو همزة فی مثل اُقتت واُجوه وربما صححت فیقال حمراءان وحکی المبرد عن
[illegible]
المازنی قلبها یا نحو حمرایان والاعرف فیهما واوا والا ای وان لم تکن الهمزة اصلیة

[illegible]

ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء، فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او
ياء اصلية ككساء ورداء، فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران بهما تران احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء، وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان
يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وتحذف
تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

[illegible]

والياءان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل والاخيان مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة آحاد مقصودة** اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغير ما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

[illegible]

ونهره لاترد نحو ركيب وجويل ايضا لو كانت جموعا لرد في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي ايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط

ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت

اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا

قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكك بقوله بحروف مفردة

خرج اسماء الجموع والعدد فهي تمتز مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
اى اسماء العدد لعدم المفرد لها

ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم

جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
فانها اسم جمع

يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة

والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون

الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء

الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس

كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع

بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد

عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
اى الفرطبى

فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع

[illegible]

نوعان صحیح ومکسر فالصحیح ای الجمع الصحیح تارة یکون للمذکر وتارة یکون للمؤنث

فالجمع الصحیح المذکر ما لحق آخره ای آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فی حالة الرفع

او یاء مکسور ما قبلها فی حالتی النصب والجر ونون عوضا عن الحرکة او التنوین علی

سبیل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمیر فی لیدل فی ذلک

اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علی ان معه ای مع مفرده الواحد من حیث

معناه اکثر منه ولم یقل من جنسه اکتفاء بما ذکر فی التثنیة فان قیل اسم التفضیل یوجب

ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیه والکثرة فی الواحد قیل ثبوت اصل الفعل اما ان یکون

محققا او علی سبیل الفرض کما یقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان کان آخره

ای آخر مفرده یاء ملفوظة کالقاضی او مقدرة کقاض قبلها کسرة حذفت ای الیاء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضیون نقلت ضمة الیاء الی ما قبلها بعد سلب حرکة ما قبلها

طلبا للخفة وحذفت الیاء لالتقاء الساکنین وعلی هذا القیاس حالتا النصب والجر مثل قاضین فان

اصله قاضیین حذفت کسرة الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیائین فسقطت لالتقاء الساکنین

وان کان آخره ای آخر الاسم الذی ارید جمعه مقصورا ای الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ما قبلها ای حرف کان قبل الالف علی ما کان علیه

مفتوحا ولم یغیر لیدل الفتحة علی الالف مثل مصطفون فی حالة الرفع

حاترد فی الجمیع ثم تحذف فان قلت ینبغی ان لا ترد قلت انما لا ترد اذا کان السبب متحدا وهاهنا لیس کذلک اذ سبب الحذف

[illegible]

مع المونث بان يكون المذكر بعد التاء والمونث بالتاء فالصفة التي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء فليتدبر

ومصطفَين في حالتي النصب والجر فاصلهما مُصطفيُون ومُصطفيِين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم
اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسماً
اي اسماً محضاً من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكراً علماً يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علم فرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان علم
التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً
فتنمحي صورة علامة التانيث في المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكراً غير مستو

وهو من البصريين ١٢

بمعنے فاختہ و کبوتر نیز ۔ نام زنے نیز ١٢

فان تانيثهما ضعيف ١٢

من باب الانفعال بمعنى المحو والزوال ١٢ رحمن

مع ان معناه في الصفة ... واتم معنى اسم الفاعل الذي ... معنى الصفة ١٢ اجمال

في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم ايّاها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

بيان لعدم الاستواء ١٢

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكراً غير مستوٍ في تلك الصيغة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران

سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون

ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه

فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستوياً فيه

اي في هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال

رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف

الاسم المساوي للمؤنث في هذه الصفة ١٢

والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعاً مختصاً

اي الذي يتساويان فيه التذكير والتانيث ١٢

باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعاً يستويان فيه مثل جرحى وصُبُر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً ملتبساً بتاء

التانيث مثل علّامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث

لئلا يلزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة

اي وجب حذف نونه

صار بالواو والنون هو الاسم مع التاء او الاسم بدونها ونسيا مثل ذلك في

وقد شذّ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علماً
او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من
الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن
اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع لحق آخره
اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده
صفة وله اي لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجرداً عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس ولا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل
لانه لا يعلم ان حائضات في جمع الحائضة او الحائض
كان اسماً جمع هذا الجمع مطلقاً اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كناحية شمس ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك

قوله وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية

قوله لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل

قوله لزم الالتباس

لخفاء التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكثير ما تغير اي جمع
تغير بناء واحده من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا
المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغيره او حذفه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير
ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة
جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تع

على ما دون العشرة في كثير من المواضع [illegible]

لغة فرد من سبع وجوه واقرانها المصدر اسم الحدث اي بالحدث معنى قائم بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او العدد

مثل جلست جلوسا وجلسة وجِلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم

يشتق الفعل منه فلا يكون مصدرا وان كان الاخير منه مفعولا مطلقا

وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين

وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني

الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان

ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم

التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبته الفعل بالاشتقاق بينهما الا

انه لا يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني

يعمل عمل فعله بشرط ان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا

[illegible]

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن والشئ مما في
حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او
يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولان
الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي
زيدا حاصل ولا يلزم ذكر فاعله اي فاعل مصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيد الا ان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي مصدر الى
مفعوله سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر

[illegible] قوله على قلة اي اضافته على قلة [illegible] الى اعماله منونا فانه اولى [illegible]

٢٦٩

[illegible]

متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل

لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن

جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن شئ من

المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف

الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا

صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل

للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت

ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا

واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له

فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقياس

عمل المصدر للمصدرية وعليه للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر

اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة بانه بعض احكام عمل المصدر

لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه

بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى

حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ملتبس قام بها الفعل

[illegible]

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجمل او ده و يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

اى ما يعم لمروا اى حكمه ۱۲

يعني الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة

قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة

وهو اسم الفاعل ۱۲

المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس

اى اسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل ۱۲ رحمن

لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان

تدل على معنى ثابت ولا يخفى ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه

ليس لمن قام به والحق خلاف ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون

موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله

لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على

اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن

قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت فليس

اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

۹ قوله ويخدشه اى حمل عبارة المص على المتبادر واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به

[illegible]

حروف المضارعة المضموم والموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوح وقسما الكسر بها الكسر الغير الواقع آخر المضارع مفتوحا كما في م

يخرج من التعريف ولا بعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر و
جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ وآكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
اولا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مُدخِل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

[illegible]

مع صاحبه الالف واللام الموصول فيكون اسم الفاعل مع صلته والثالث ان يكون موصوفا فيكون اسم الفاعل صفته والرابع ان يكون ذا الحال فيكون اسم الفاعل حالا عنه

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشرط يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان يشابهه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا فالمراد بالحال ما يقابل الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلها وانما لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه
درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل

[illegible]

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
اسم الفاعل المفرد
مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها
متعلق بتعدد مثله
بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في
معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

المثنى والجمع السالم المعرفين بلام التعريف ... قوله مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ...

والتعريف تحقيقا ١٢ عص

ومع التعريف تخفيفاً مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كما في القراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة محمولة
على اعتماد عليه اسمُ المفعولِ هو ما اشتق من فعلٍ اي حدث موضوعاً
اي الدال عليه
لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما
ما وقع عليها الضرب واعتذارا قاسته من نُعتا ما مرّ في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
يُخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط

وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي
اشارة الى انه ليس المراد من الامر ههنا الحكم ١٢ رحمن
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كما في اسم الفاعل

[illegible]

اى شل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينبغى على نصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لكن
اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما
اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رحُم بضمها فلا يرد رحيم الآن رحُم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم
بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فانصرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة مصدر محذوف اى

جوعان وشبعان وعطشان وريان ١٢ جمال

[illegible]

فلا يكون معمولها المنصوب منصوبا على المفعولية ولكن لما شبهوا الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الخبر في [illegible]

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها للمشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
اى اسم الفاعل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من
هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى
للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على
وهو الرفع والنصب والجر
الفاعلية اى الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول

في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه تفصيلها
اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

قوله لان مفهوم الاول وجودي لان معناه ان اللام موجودة فيها ومفهوم الثاني عدمي فان معناه ان اللام ليست بموجودة فيها

قوله مختلف فيه اي في تجويزه مختلف فيه

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستتار عنه بما
استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك
البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بهما فلا ضمير فيهما اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيهما ضمير لزم
تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى
وان لم ترفع معمول الصفة بهما بل تنصب او تجر ففيهما ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة
وجه وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه و
حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى
الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضيفان اليهما
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا اذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول

مستويا المذكر والمؤنث في افعل مطلقا او اكثر ١٥٤ قوله بحسب الاصل اي ان كان افعل

مفعول الضارب او فاعل النصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل والنصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من مجرد ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو لك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان فضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غيره الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

احمق وابله ولكن يرد عليه انه صح [illegible] التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه

لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من ابن هبنقة

والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق

خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف

بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا

فنشأته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون

بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة

على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل

البله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة

يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي القياس

الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر

الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في نوع

نحو اعذر اي لمن هو اشد معذورية والوم اي لمن هو اشد ملومية وعلى غير القياس

اشغل واشهر واعرف وانكر ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

وبمن او باللام على سبيل الانفصال يعني فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين تعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو لانه يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر

ولست بالاكثر منهم حصى ۔ وانما العزة للكاثر ۔

فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض وهو تعيين المفضل عليه نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احد بها زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه بحسب حقيقة في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

[illegible]

فی استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم واخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فی هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس ای افضل من مشاركيه فی هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم ای عن الاخوة باضافتهم اليه والثانی ان تقصد به زيادة مطلقة ای ثانی معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح ای لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش ای افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فی جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد ای اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز فی النوع الاول من نوعی اسم التفضيل المضاف وهو الذی يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد ای افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مونثا نحو زيد والزيدان والزيدون

[illegible]

عبد الرحمن

[illegible]

كان صفة لشيء فنسخ يعمل الرفع بالفاعلية ١٢ جم

او هندا والهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة ف القسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاصل وال

بخلاف المضمر فانه لا يظهر فيه ... كان محليا ١٢ رحمن

[illegible]

علی الفعل انا حسبه قال اللہ تعالیٰ ہو اعلم من یضل عن سبیلہ ای اعلم من کل
واحد یعلم من یضل و اما الظرف والحال والتمییز فیعمل فیہا ایضاً بلا شرط لان الظرف
والحال یکفیہما رائحۃ من الفعل نحو زید احسن منک الیوم راکباً والتمییز ینصبہ ما یخلو عن معنی
الفعل ایضاً نحو رطل زیتاً وانما لم یعمل الرفع بالفاعلیۃ لان ہذا العمل بالاصالۃ انما
ہو عمل الفعل وہو لم یعمل عمل الفعل لانہ لیس لہ فعل بمعناہ فی الزیادۃ لیعمل عملہ ولانہ
لما کان فیما ہو الاصل فیہ وہو استعمالہ بمن لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث بعدت
مشابہتہ عن اسم الفاعل فلا یعمل لمشابہتہ ایضاً الا اذا کان اسم التفضیل صفۃ
ای وصفاً سببیاً ہو فی اللفظ لشیٔ معتمد اعلیہ بان یقع نعتاً لہ او خبراً عنہ
او حالاً وہو فی المعنی صفۃ لمسبب مشترک بین ذلک الشیٔ وبین غیرہ مفضل
ذلک المسبب باعتبار الاول ای باعتبار تقییدہ بذلک الشیٔ الذی عبر اولاً علی
نفسہ ای نفس ذلک المسبب باعتبار غیرہ ای باعتبار تقییدہ بغیرہ ای غیر ذلک
الاول فیکون باعتبار الاول مفضلاً وبالثانی مفضلاً علیہ منفیاً خبر بعد خبر لکان او حال
عن اسما و صفۃ لمصدر محذوف ای تفضیلاً منفیاً مثل ما رأیت رجلاً احسن فی عینہ
الکحل منہ فی عین زید فرجلاً ہو الشیٔ الذی ثبت لہ اسم التفضیل فی اللفظ والکحل مسبب
مشترک بین عین الرجل وبین عین زید مفضل باعتبار عین الرجل مفضل علیہ باعتبار

[illegible]

الا ان يقال حاصل [illegible] الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين كما ذكره الشارح بزيادة اعتبار [illegible]

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على
ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسبق
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
منتسبا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ياباها مقام المدح

[illegible]

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن الكحل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين
زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا
يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد على شئ ما
يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عن نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن
الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل
دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفى تقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور لحصول الوفق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات واما
فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار
ضعف المعنى التفضيلى فانه زال بالنفى زال بالكلية وضعف له قوة ان يعود حكمه

[illegible]

بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فی معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن بين معموليه ای ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المفعول قوله منه فی عين زيد باجنبی هو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبی من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فی المبتدأ والخبر اذ العامل ما يتقوم به المعنى المقتضی الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فی الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فی عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فی معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فی عينه هو ای الكحل فی عين زيد لايخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فی اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين منشأ الكلام وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقيد بهذا التقريب الی ما انشده سيبويه ويستشهد به فی اثبات هذه المسألة ويحقق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت [illegible] احسن

ای من حيث انه اسم التفضيل اذ فيه معنى الفعلية عمل

[illegible] قوله [illegible] فان قدمت [illegible] في الفعل المذكور [illegible] ذكره [illegible] الشعر الا ان المص ترك [illegible]

[illegible]

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقامه منه في عين زيد وهو اخصر منه

بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل

عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل

الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي

كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان

اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في احسن الكتحل حسن فيها الكحل من

عين زيد وتقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها

ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد [illegible]

هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو بعث الفعل بالابتداء [illegible] الآن

من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا هذا المثال [illegible] منصوب على انه صفة

لمصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد [illegible] قولا [illegible]

[illegible] موصوف احسن في مثال [illegible]

في ذكره وهو في [illegible] قوله [illegible] كان في مقام [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

٢٩٣

[illegible]

اولا و تمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع

حين يظلم واديا ، اقل به ركب اتوه تاية ، واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان وصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بالركبي الابل والتاية من اتى او اتى كالتحية من حيي او حى وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي الـ[illegible]ـباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف [illegible] في ذلك [illegible] اشد اخافة او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والجملة [illegible] عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل اي ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على وادي السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به ظلامه واديا

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سار يا سائرا بالليل فيه من
الآفات والمخافات فلو عبرت بالعبارة الاولى تعلقت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية تعلقت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على
معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه
الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه
في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن الانطباق بما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة غيرها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون هو الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فانه مع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه ان قيدنا المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المص

[illegible]

بل هو الزمن لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد

صفة للمعنى فخرج الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها انما نقلت

عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى

وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الاز

الثلثة لوجود الاحد في الاثنين والاثة مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك

من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل

لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و

دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال

البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما ولطلبه كلام الامر او النهي

عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل

على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة

الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترز عن المتحركة

لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة

[illegible]

فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما
يكون للفعل وفروعه فخص فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف وخصه فبالتعميم اليق واجدر الماضي ما
دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
اي الزمان الذي انت فيه قبلية وآنية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما
دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض بمثل امس بالدلالة ما بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب ونحوه
بمثل ان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب وتقديرا نحو رمى انما بني على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وفي وقوعه شرطا وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك وانما بني على الفتح لكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

[illegible]

ومع غير الواو فانه يضم معها لمناسبتها لفظا كضربوا و تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه مصحوبا باحد
حروف اتين في اوله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه باحد
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه باحد
من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين وذوي غيبة والياء للغائب

[illegible]

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرها اي غير
القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في
الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

المضارع ونحوهما [illegible] اعراب الصحيح من المضارع مطلقا [illegible] قوله المجرد عن الضمير [illegible]

[illegible]

بالنون مرفوع متصل به لكلّ تثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان

والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب

المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في

موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم

الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في

حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في

حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك

اى الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع و

حذفها اى بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع

للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو و

الياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول

يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي

والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط

الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى و

الحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا

تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد كما هو

المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع

الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب ورايت رجلا

يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اقوى

اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى

نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان

واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك

تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه

وكذا قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان

سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار

كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل

فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كأيش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه و
اذن قيل اصلها اذا ان خففت وقيل اصلها اذ الظرفية نون عوضا عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في
خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو
والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان
التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف

[illegible]

النون و كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم لكونه للتحقيق بخلاف الرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد مابعدها على ماقبلها اي لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد مابعدها على ماقبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار
كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على
ماقبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وجزاء لا
يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او حالا كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك

قوله الثاني لكون الشرط الاول مفقودا [illegible] لانه مبتدأ واحسن خبره ١٢ عبد الرحمن رحمه الله تعالى

[illegible]

كان واجب الرفع مثل قولك لمن قال آتيك اذن تدخل الجنة

بمثال للحال لا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

[illegible]

بالنظر الی ما قبلها واما بالنظر الی زمان التکلم فیحتمل ان یکون ماضیا او حالا او مستقبلا و اسیر
حتی تغیب الشمس مثال حتی بمعنی الی والاستقبال ما بعدها تحقیقا فان اردت بالفعل الذی
دخلها حتی الحال یعنی زمان الحال تحقیقا ای بطریق التحقیق بان یکون هو زمان التکلم بعینه او بمعنی
مثاله او حکایة ای بطریق الحکایة کما تقول کنت سرت حتی ادخل البلد فادخل فی الماضی
حکایة الحال الماضیة فکانک کنت فی زمان الدخول ہیئات بهذه العبارة وتحکیها فی زمان التکلم
علی ما کنت ہیئاته وکان ما بعد حتی فی هذه العبارة مرفوعا نقیضه علی ما کان علیه وحکیته فی زمان
الحکایة ایضا یکون مرفوعا اذ لا یمکن ح تقدیر ان لانها علم الاستقبال کانت ای حتی
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنی کونها حرف ابتداء ان یبتدأ
بها کلام مستانف لا ان یقدر بعدها مبتدأ یکون الفعل خبره فتکون حتی داخلة علی اسم کما
توهمه بعضهم فیرفع ای ما بعد حتی لعدم الناصب والجازم وتجب السببیة ای
کون ما قبلها سببا لما بعدها لیحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی مثل
ولیس رابطة آخر
مرض فلان حتی لا یرجونه الآن مثال لما ارید الحال تحقیقا فانه قصد به نفی الرجاء
قید به لیصیر المثال نصا فی الحال تحقیقا کما ان المثال السابق نص فی کونها حکایة
فی زمان التکلم ومن ثمه ای من اجل هذین الامرین ای کون حتی عند ارادة الحال
حرف ابتداء و وجوب سببیة ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الی الامر الاول
الرفع ای رفع ما بعد حتی فی قولک کان سیری حتی ادخلها

۲۲ قوله لیحصل الخ یعنی ان الاصل حتی ان یکون ما بعدها متعلقا بما قبلها جزءا معنویا سببا بعد الاتصال لفظا [illegible]

فی وقت حصول کان الناقصة فی هذا القول ان تجعل کان فیه ناقصة لا تامة لانها
لما کانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقی الناقصة بلا خبر فیفسد المعنی بخلاف ما اذا کانت
تامة لانها لا تقتضی الخبر وانما تمتنع الرفع نظرا الی الامر الثانی فی قولک اسرت حتی
تدخلها لانه یکون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عما قبله وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشکوک فیه لوجود حرف الاستفهام فیلزم الحکم بوقوع المسبب مع الشک فی وقوع السبب وهو
محال وجاز فی وقت حصول کان التامة کان سیری حتی ادخلها فان معناه
ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد فیه وجاز ایهم سار حتی یدخلها بالرفع لان السیر
فی هذا المقام محقق والشک انما هو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون المسبب متحقق الحصول
فقوله ایهم عطف بتقدیر جاز علی جاز فی التامة لا علی کان سیری حتی ادخلها لعدم صلاحیة
تقییده بقوله فی التامة کالمعطوف علیه وفی بعض النسخ هکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلها
فی التامة ای جاز الرفع فی هذا الترکیب فی وقت حصول کان التامة فعلی هذا
قوله ایهم سار عطف علی کان سیری ولا فساد فیه و لام کی التی تنصب المضارع
بعدها بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها
لانها جارة و لام الجحود التی تنصب المضارع ای لام تاکید للنفی بعد
النفی لکان لفظا مثل وما کان الله لیعذبهم او معنی نحو لم یکن لیفعل وهی ایضا

سورة انفال ۱۲

جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله
ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم و الفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على
تغير المعنى فاذا لم تقصد سببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون
قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة فتبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى
المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو
زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك
اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز
ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون
منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث
منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى
فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويندرج فيه

التنزيل فان نظيره لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا اى لولا انزل الى محمد ملك فيكون ذلك الملك مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم منذرا للعالمين

[illegible]

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير
منى ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر ماخوذ مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم وألحق
بالحجاز فاستريحا فبدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والحاق ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي لتجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى
ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا ان الداخلتين على ان المقدرة بعدهما لا ان ان
ايضا داخلة في مفهومهما والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك

[illegible]

الى اعطافك حتى و العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف

العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط اصح تقدير

ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه

اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير

ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان معطوفها

فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها

وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر

ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان

جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال

وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في

ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكره مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل

كسائر ما ذكر فيجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما لحق

بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وفي مع الحروف العاطفة نحو اعجبني

قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني

ضرب زيد وغضبه واردت ضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم

۳۰۹

[illegible]

صحيح وهو ان المصدرية و اما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع و اما الواو والفاء
واو فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها و يجب اي اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على
ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ واعلم انّ
انِ الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة وكثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا ايهذا الزاجري احضر الوغى ٭ في
رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
و يجزم اي المضارع بلم ولما و لام الامر و لا المستعملة في معنى
النهي احتراز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و بكلم
المجازاة اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
اي كلم المجازاة انْ ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما واما

۳۱۰

[illegible]

بدونها فلا و اَيْنَ و مَتٰى وبها تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما اولا و كَمَا و مَنْ

وانّى و أنّى و آمّا انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على

وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال كيفية

تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر ان تستويا قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان

كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان

مقدرة عطف على قوله لم اى وتجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم

لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع والاولى ارجاع الضمير الى ما هو اقرب اعنى

ماضيا ولمّا مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لمّا بالاستغراق

اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه

الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولمّا ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لمّا بجواز

حذف الفعل المنفى بها ان دلّ عليه دليل نحو شارفت المدينة ولمّا اى لمّا ادخلها وتختص ايضا بعدم

دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لمّا يضرب ومن لمّا يضرب كما تقول ان لم يضرب

ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى

التوقع اى نفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لمّا يركب وقد تستعمل فى

الشرط ... يجوز حذف الفعل بعده ١٢ تكمله

[illegible]

غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني بانه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان

[illegible]

اى بهذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث انه
يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرنى ازرك او بالاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب
فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او فى احدهما مع صلاحية المحل فان كان الثانى مضارعا
فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضى ولفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى
فقد صدقت لم تجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتنى اكرمتك ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير
قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان

۳۱۳

بالفاء وتركها لان لم واداة الشرط لم توثر في تغيير معناه كما توثر في الماضي فيوتى بالفاء وان اثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع مع سين او سوف او لن او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث شيء مرتب عليه ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط الاسمية في الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء

[illegible]

اشربه ای ان المعنی بان یکن عندکم ما اشربه والتمنی نحو لیت لی مالا انفقه لان المعنی ان
یکن لی مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خیرا ای ان تنزل تصب خیرا اذا
کان المضارع الواقع بعد هذه الاشیاء الخمسة صالحا لان یکون سببا لما تقدم وقصد
السببیة ای سببیة ما تقدم له فیقدر ان مع مضارع یؤخذ مما تقدم ویجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشیاء مجزوما بها وانما اختص تقدیر ان بما بعد هذه الاشیاء
لانها تدل علی الطلب والطلب غالبا یتعلق بمطلوب یترتب علیه فائدة یکون ذلک
المطلوب سببا لها وهی مسببة له فاذا کان المضارع الواقع بعدها تلک الفائدة و
قصد سببیة الفعل المطلوب بتلک الاشیاء لها قدر ان مع ذلک الفعل ویجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو سبب وقصد اداء تلک السببیة فیقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقیل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تکفر تدخل الجنة
ای ان لا تکفر تدخل الجنة لان النهی قرینة الفعل المنفی لا المثبت ولهذا امتنع لا تکفر تدخل
النار عند الجمهور خلافا للکسائی فانه لا یمتنع ذلک عنده فامتناعه عند
الجمهور لان التقدیر علی ما عرفت ان لا تکفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
من قوله ان لا تکفر تدخل الجنة ١٢
واما عدم امتناعه عند الکسائی فلانه یقول معناه بحسب العرف ان تکفر تدخل النار فالعرف

[illegible]

استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة عليه قوله لاستغنائهم لعدم حرف المضارعة فيها وضعا ولكن حذف عنها حرف

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية ههنا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي بحر من قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ✤ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ✤

الامر وهذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصرح في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لاستغنائه عما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل الباقي
امر القول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه لو قيل اقتل بفتح الهمزة
التبس بالواحد المتكلم المعلوم ولو قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة
ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من اضرب ولو فتح لتلبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال لما

يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
بعد حرف المضارعة ١٢
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل [illegible]
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل الى المفعول لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله وتكون اضافة الفعل البيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى بعد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته وهما التغيير بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُكرِمَ
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج من الضمة
الى الكسرة ووزن دُئل للخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق مبنيا منه واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب
ان كان فى اوله همزة الوصل ١٢
ويضم الثانى مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت
وان كان فى اوله تاء ١٢
وجاهلت ودحرجت خوفا من اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى
ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِى وحُرِى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى

[illegible]

الی اجتماع اعلالین فی یُروی ویُطوی قیل الاصوب ان یقال معتل العین المنقلبة عینه الفا

لئلا یرد علیه مثل مجہور وحمید وانما خص معتل العین بالذکر لزیادة غموض واختلاف فی

المبنی للمفعول من ماضیه کما ذکر وتبعیته ذکر المعتل العین فی المبنی للمفعول من المضاعف

وان لم یکن فیه ما ذکرنا الافصح فیه قیل وبیع اصلهما قول وبیع

نقلت الکسرة من العین الی ما قبلهما بعد حذف حرکته فصار قول وبیع فابدلت

واو قول یاءً لسکونها وانکسار ما قبلها فصار قیل وجاء الاشمام وهو

فصیح فی نحو قیل وبیع وفی شرح الرضی حقیقة هذا الاشمام ان تنحو بکسرة فاء

الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعدها نحو الواو قلیلاً اذ هی تابعة لحرکة ما قبلها هذا مراد

النحاة والقراء بالاشمام فی هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا کالاشمام حالة

الوقف اعنی ضم الشفتین فقط مع کسر الفاء کسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند

الفریقین وقال بعضهم هو ان تأتی بضمة خالصة بعدها یاء ساکنة وهذا ایضاً غیر

ای النحاة والقراء ۱۲

مشهور عندهم والغرض من الاشمام الایذان بان الاصل الضم فی اوائل هذه الحروف

وجاء الواو ایضا علی ضعف فقیل قول وبوع بالاسکان بلا نقل وجعل

الیاء واوا لسکونها وانضمام ما قبلها ومثاله ای مثل باب الماضی المجهول من

معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل عین من باب

[illegible]

الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ شرط
وجود فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل
آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد و
يستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق
الفعل به وتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل و فهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

[illegible]

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ای كما ان [illegible] تعقله بخلاف

الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون

هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه ای بخلاف المتعدي يعني لا

يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان

والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير

المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او

بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت

بزيد والمتعدي يكون الى مفعول واحد كضرب وهذا الكلام

كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا

عليه نحو علم والى ثلاثة كاعلم واری بمعنى الاعلام وهما اصلان في هذا القسم

فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر

يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث

فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على

معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول

كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

ای الذين ثانيهما غير الاول

بعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية [illegible] لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه [illegible]

[illegible]

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى
لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن و
زعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن
خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة

[illegible]

مع الناس اسلم كذا في الشمائل ... قوله الصالحين اه قيد بذلك ليحترز عن صورة التعليق فان الجزئين فيها وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع

القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما

آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اي

لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في

قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا + طالما قد وشى بنا الاعداء + اي لا تخلنا جازعين

من خال يخال تخاف يخاف — مصدر

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر

المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن و

اما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا

شرطية — اى گمان مى برد

ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا

لفظا ومعنا

توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت

وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزأين الصالحين لان يكونا

مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

حال او تمييز

ومع هنالك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه السياق ... قوله لا يخلو اه لان كل انسان عالم بوجوده وايضا

٣٢٣

له قوله ضعف عملها اي افعال القلوب بالتوسط والتاخر اشارة الى دفع ما يقال ان المفعول يتقدم على [illegible]

قوله وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا لكن [illegible]

[illegible]

ثم ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن يوجه بجعلها لا يجوز مثل هذا الالغاء الا في تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد

ثم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها

انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب

زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف

احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو

ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال

ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص

هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب

ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

افعال القلوب

[illegible]

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام و
ترك مثال اخوه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما التعليق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

عن عائشة رضي الله عنها القدر اجتماع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام الا الاسودان ١٢

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بالفعل دون
آخر نحو اياك ظلمت ومثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى
كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فاجري عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية
فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر
+ ولقد اراني للرماح دريئة + من عن يميني تارة وامامي + وكقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب باحدا

فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنے استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنے غضبت

حسبت وخلت وزعمت بمعنى آخر قريب من معانيها الأول وهي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنے ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنے آخر فان
خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد الا
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنے التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى
اتخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم
وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض للعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة هي ما وضع
اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى النعمة فيما وضعت له هذه الافعال

قوله لانها لا تتم بمرفوعها اى لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذى هو فاعلها بل تحتاج الى الخبر الذى هو مسند الى الاسم

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة **كان وصار واصبح وامسى**

واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ

[illegible]

بالهمزة وقيل بالياء، ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد ضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تمم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جار في قولهم ماجاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية و جارت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ماجاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجار وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وماكان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني واعطاه ومعناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

[illegible]

مبتدا أو صنفان خبره والجملة خبر كان وهي مفسرة للضمير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتي ونوع يحزن

ذلك لانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق و انقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لاستقلاله بما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها + قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها + اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل
صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي
كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبر المفسر
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذي
كنت اصنع + وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون
تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

جه تو قيل ناقصة وقيل بمعنى صار وقيل زائدة واختلفت ان فيها ضميرا ام لا ١٢ حل شش

[illegible]

كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر بذين التقسيمين مع كونهما غير نافعة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا اى من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة وقال ع فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بالصور مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا انتفاه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا انتفاه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان

[illegible]

الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في
غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في مثل قولك اضحى اوعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اي زال
ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اي ما انفصل لاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا
قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها و
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

سه يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان لا اختلاف

[illegible]

قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كأن نظر الى ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

[illegible]

تابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتفردهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غيرها دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه طرفه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على
انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه ورد
بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

[illegible]

٣٣٥

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر علے حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل علے قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذاً فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدّر بان الاستقبالية لتقوية معنى
الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب د نقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فعسى في هذا
الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

ص ورايت في بعض الكتب هكذا ويكون عسى بمعنى قرب فلا يكون لها المرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل في تاويل المصدر فقط فتامل

على خبر كاد تشبيها لعسى كان هذا الشاعر يصف منزل الحبيبة فيقول هذا الرسم الذي عهدناه درس بعد انمحا

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه
خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله شعر
عسى الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه
فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد
لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي الثاني وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجيء فتخبر من دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال
ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ع قد كاد
من طول البلى ان يمصحا لان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الاخر
واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في

افادة ادوات النفی نفی مضمونها علی القول الاصح ماضیا کان او مستقبلا

وقیل نفیه ای نفی کاد یکون للاثبات مطلقا ماضیا کان او مستقبلا اما فی

الماضی فکقوله تعالی وما کادوا یفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفیه بدلیل فذبحوها و

اما فی المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذی الرمة لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح فانه

یدل علی زوال رسیس الهوی وتسلیمه تخطئتهم وتغییره قوله لم یکد بقوله لم اجد فلولا کان نفی

کاد للاثبات لما خطئوه ولما غیره وتخطئتهم واجیب عن الاول بان قوله تعالی وما کادوا

یفعلون یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فی وقت ما وقوله فذبحوها قرینة تدل

علی ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بین انتفاء الشیء فی وقت

وثبوته فی وقت آخر وعن الثانی فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئی ذی الرمة وذو الرمة فی

تسلیمه تخطئة روی عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الکوفة واعترض علیه ابن شبرمة

فغیره وقال عنبسة حدثت ابی بذلک فقال اخطأ ابن شبرمة فی انکاره علیه واخطأ

ذو الرمة حین غیره انما هو کقوله تعالی لم یکد یراها وانما هو لم یرها وقیل یکون

ای النفی الداخل علی کاد وما یشتق منه فی الماضی للاثبات وفی المستقبل کالافعال

ای کسائر الافعال فی افادة النفی نفی مضمونه تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالی

وما کادوا یفعلون وقد عرفت وجه التمسک والجواب عنه وفی الدعوی الثانیة

بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حين اراد به النفي الداخل على يكاد وانتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت مدعاهم بوجود ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل اخذا وشروع
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء
طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة مثل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه انظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بمثل ما قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من سواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء

وله اى لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به بشرط ان تكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

الا فعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل

الممتنع بنائه صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي

مجرد ما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد

باستخراجه اي يتوصل بشبه انحهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وبجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم

اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور

على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا

التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي

التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال

ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى

الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى

واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد للتاسيس على ان كل واحد

منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد

فكأنه اعتبر المصدر ولا يتصرف فيهما بابتاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
یعنی چه چیز خوب ساخته است رجل را اینکه راست بگوید
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان وانقطع وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و
ما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي
یعنی چه چیز دانا کرده است ترا از حسن
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا الحدوبة اي مجشر ومفاعل لهذا

[illegible]

الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه أن مع
صلتها نحو أحسن أن يقول اي بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في أفعل لان الفاعل واحد ليس الا وهو اي المجرور
مفعول عند الاخفش لان أحسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان تكون همزة
أفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون أحسن متعديا بنفسه وتكون همزة أحسن
للتعدية كأخرج ففيه اي في أفعل ضمير هو فاعله اي أحسن انت بزيد او
زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان أحسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص أفعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يشمل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فَعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين

وہی الاصل والثانیۃ فَعْل باسکان العین مع فتح الفاء والثالثۃ اسکان العین
مع کسر الفاء والرابعۃ کسر الفاء اتباعاً للعین والاکثر فی ہذین الفعلین عند
بنی تمیم اذا قصد بہما المدح او الذم کسر الفاء واسکان العین قال سیبویہ
وکان عامۃ العرب اتفقوا علی لغۃ بنی تمیم وشرطہما ای شرط نعم وبئس
ان یکون الفاعل معرفاً باللام للعہد الذہنی وہی لواحد غیر معین ابتداءً
ویصیر معیناً بذکر المخصوص بعدہ ویکون فی الکلام تفصیل بعد الاجمال لیکون
اوقع فی النفس نحو نعم الرجل زید **او یکون مضافاً الی المعرف بہا** ای باللام
اما بغیر واسطۃ نحو نعم صاحب الرجل زید او بواسطۃ نحو لنعم فرس غلام الرجل
او نعم وجہ فرس غلام الرجل وہلم جراً **او یکون مضمراً ممیزاً بنکرۃ منصوبۃ**
مفردۃ او مضافۃ الی نکرۃ او معرفۃ اضافۃ لفظیۃ نحو نعم رجلاً او ضارب رجل
او زید او حسن الوجہ انت ای ممیزاً بما بمعنی شیء منصوب المحل علی التمییز **مثل**
فنعما ہی ای نعم شیئاً ہی وقال الفراء وابو علی ہی موصولۃ بمعنی الذی فاعل
نعم وتکون الصلۃ باجمعہا ای فنعما ہی محذوفۃ لان ہی مخصوصۃ ای نعم الذی فعلہ
ای الصدقات وقال سیبویہ والکسائی ما معرفۃ تامۃ بمعنی الشیء فمعنی فنعما ہی
نعم الشیء ہی فما ہو الفاعل لکونہ بمعنی ذی اللام وہی مخصوصۃ **وبعد ذلک**

[illegible]

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم و بعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

[illegible]

[illegible]

۱۵ قوله وتمام الآية والارض فرشناها فنعم الماهدون يعني وزمين را گسترانيده ايم پس بهترين گسترانندگانيم ۱۲

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

من شدة الرعب ١٢ ملش قوله وضاقت هذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم في موضع وعليهم في آخر

راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا

من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ

الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن

المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل

في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح

لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن

ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا

كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو

قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء

الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى

الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان

اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت

عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا

لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال

۳۴۸

باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا فذكره في قوله وللتبعيض ١٢ تكمله قوله ومن للتبيين ايضا

الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى و

في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى الواو التى

يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه و

عن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون

الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا

وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا

لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و

مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت

من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا

اى لاظهار المقصود من مبهم [illegible] وضع الموصول في موضعه نحو

١٢ المقصود من امر مبهم و بجوان يكون قبل من او بعد مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ١٢ ع

قوله للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة معا وانه لو اكتفى به يفوت ما هو المقصود من حتى من كونه بمعنى

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام
المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
بقوله متاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
هو واردة على الحكاية كانه قال قائلا هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى الشوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

٣٥٠

بالعلة والكثرة ومختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يلحق
ضميرا كما يلحق اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى
للظرفية اى لظرفية مدخولها شئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى وَلَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ اى على جذوع
النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو كما ترى فى مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

يعني ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا
ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لانها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة ای محقق تقلیل الذی ہو مدلول رب لانه اذا وصف الشیئ صار اخص واقل
عاماً بوصف واشتراط کونها موصوفة انما ہو علی المذہب الاصح وہذا مذہب
ابی علی ومن یوافقه وقیل لایجب ذلک والمختار عند المہرة الوجوب وہذا الذی
ذکر من التقلیل اصلها ثم تستعمل فی معنی التکثیر کالحقیقة وفی التقلیل کالمجاز
المحتاج الی القرینة وفعلها ای فعل رب یعنی الذی تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقلیل المحقق ولایتصور ذلک الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته ورب
رجل کریم لم افارقه محذوف ای ذلک الفعل الماضی غالباً ای فی غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل کریم ای لقیته وقد تدخل ای
رب علی مضمر مبهم لا مرجع له ممیز بنکرة منصوبة علی التمیز والضمیر
مفرد وان کان الممیز مثنی او مجموعاً مذکر وان کان الممیز مونثا نحو ربه
رجلا او رجلین او رجالا او امرأة او امرأتین او نساء خلافاً للکوفیین فی مطابقة
التمییز فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث فانهم یقولون ربهما رجلین
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتین وربهن نساء وتلحقها ای رب ما
الکافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما علی الجمل نحو ربما یود الذین
کفروا وقد تکون ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ربما ضربة بسیف صقیل +

ﻣ التی ہی ملوات الجملة ۱۲ تکملہ **شاہ قوله** نحو ربما یود الذین کفروا لو کانوا مسلمین ای یودون عند نصرة المسلمین او عند الموت او القیامة

[illegible]

وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة
ليس بها انيس ✦ الا اليعافير والا العيس ✦ وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها اعنى الباء ولغير السؤال يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال فلا يقال
والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او
غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تع
من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها

[illegible]

بعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم
منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل و
كونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما
تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يق الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

[illegible]

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده
عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى
الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
تكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن
يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر

[illegible]

عند الجمهور فلا يليق به استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما
انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء اي في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها
فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد
الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان
مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء ايضا كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد فاذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه
شبهها بها لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وكبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في
الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشيء آخر حتى تتم كلاما وصح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا علے عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل علے غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها اسما او جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو
قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

سه قوله اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له ... بعد القول للتعليل فتحت

[illegible]

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه قائم وصفة انّ حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و حال كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و حال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انّي سعادك زعمت اي لولا زعمت انّي سعادك ولولا انك ضربتني
صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في انّ الفتح على
تقدير جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من
يكرمني فانّي اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه انّي

۳۶۰

[illegible]

اكرمه او اكرامی ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فی موضع المفرد لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ ق مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم م ما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر ای فاذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم ✦ قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثانی وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه ای همته ان يأكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فی اللحيين تحت الاذنين وجمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبههما بالجمع
عطف على اذا انه عبد القفا الخ ای مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك فی كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انی احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتی تعين
الكسر لان اول المقولات انی احمد الله لا المعنى المصدری فان المعنى المصدری
اعنی الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

حاصل المعنی اولی اقوالی تعیین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری
الذی ہو معنے اَنّ المفتوحۃ مع جملتہا لا ما ہو من جنس المقول ولذلک
ای لاجل اَنّ اِنّ المکسورۃ لا تغیر معنے الجملۃ کان اسمہا المنصوب فی محل
الرفع لانہا فی حکم العدم اذ فائدتہا التاکید فقط جاز العطف علی اسم اِنّ
المکسورۃ من جہۃ انہ فی محل الرفع سواء کانت المکسورۃ مکسورۃ لفظا
او حکما بالرفع بان تکون المفتوحۃ فی حکم المکسورۃ کما اذا وقعت بعد العلم
مثل اِنّ زیدا قائم وعمرو وعلمت اَنّ زیدا قائم وعمرو فان فی ہذا المثال
وان کانت مفتوحۃ لفظا فہی مکسورۃ حکما حیث تکون مع ما عملت فیہ
بتاویل الجملۃ فصح ان یرفع المعطوف علی اسمہا حملا علی محلہ دون
اَنّ المفتوحۃ فانہ لم یجز العطف علی محل اسمہا بالرفع فانہا لما غیرت معنے
الجملۃ لا یصح فرض عدمہا ویشترط فی العطف علی اسم اِنّ المکسورۃ
بالرفع مضی الخبر ای ذکر خبرہا قبل المعطوف لفظا مثل ان زیدا قائم
وعمرو او تقدیرا مثل ان زیدا وعمرو قائم ای ان زیدا قائم وعمرو
قائم لانہ لو لم یمض قبلہ لا لفظا ولا تقدیرا لزم اجتماع عاملین علی اعراب
واحد مثل ان زیدا وعمرو ذاہبان فانہ لا شک ان ذاہبان

[illegible]

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون
العامل في رفعه انّ ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه
الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد لا تركونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم [illegible] وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة كما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه ويعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

[illegible]

الاصلی فیہما فلا یعتبر محل اسمہا و ایضا لذلک ای لاجل ان ان المکسورۃ لا تغیر

معنی الجملۃ و المفتوحۃ تغیرہ دخلت اللام التی هی للتاکید معنی الجملۃ مع المکسورۃ

التی هی ایضا لذلک التاکید دونہا ای دون المفتوحۃ لکونہا بمعنی المفرد فلا

یجتمع معہا ما هو للتاکید معنی الجملۃ علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت

اللام مع المکسورۃ علی الخبر ای علی خبرہا نحو ان زیدا لقائم او دخلت علی

الاسم ای علی اسمہا اذا فصل بینہ ای بین الاسم و بینہا ای بین ان نحو

ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینہما ای بین اسمہا و خبرہا نحو ان

زیدا لطعامک آکل و انما خص دخول اللام بہذہ الصور لان فیما عداہا یلزم توالی

حرفی التاکید و الابتداء اعنی ان المکسورۃ و اللام وہم کرہوا ذلک و اختاروا تقدیم

ان دون اللام ترجیحا للعامل علی ما لیس بعامل و دخول اللام فی لکن

علی اسمہا او خبرہا او علی ما بینہما ضعیف لانہا و ان لم تغیر معنی الجملۃ لکن لا توافق

اللام مثل ان فی معناہا الذی هو التاکید و قد جاء مع ضعفہ فی قول الشاعر و لکننی

من حبہا لعمید و تخفف ان المکسورۃ لثقل التشدید و کثرۃ الاستعمال فیلزمہا

بعد التخفیف اللام و یجوز الغاؤہا ای ابطال عملہا و هو الغالب لفوات

بعض وجوہ مشابہتہا مع الفعل کفتح الآخر و کونہا علی ثلثۃ احرف

[illegible]

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك استحسن
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر في اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها في غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما + وجبت عليك عقوبة المتعمد + وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

قوله عند التخفيف اي تخفيفها اشتق تخفيف المكسورة من حذف النون المتحركة مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد [illegible]

٣٦٥

[illegible]

وَاِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدّروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقتٍ دون وقتٍ فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجُمَلِ الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انكِ في يوم الرخاء سألتني + فراقكِ لم ابخل وانتِ صديقُ ويلزمها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل اَنْ لَيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنْ عَسٰى اَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ السين
نحو عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضٰى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان

٣ فانت تقول كان ثدييه لان نصب التثنية بالياء لا بالالف ولكن اهمالها على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت من قوله لخروجها من المشابهة ١٢ منه روح ١٩ قوله او ادا [illegible]

[illegible]

سَوْفَ يَأْتِي كُلٌّ مَا قُدِّرَ أَوْ قَدْ نَحْوُ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَلُزُومُ هٰذِهِ الْأُمُورِ الثَّلٰثَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَبَيْنَ اَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ النَّاصِبَةِ وَلِيَكُونَ كَالْعِوَضِ مِنَ النُّونِ الْمَحْذُوفَةِ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ نَحْوُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ لُزُومُ حَرْفِ النَّفْيِ إِلَّا لِيَكُونَ كَالْعِوَضِ مِنَ النُّونِ الْمَحْذُوفَةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالْمَصْدَرِيَّةِ فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ مَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا فَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ إِنْ عُنِيَ بِهِ الِاسْتِقْبَالُ فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ وَإِلَّا فَهِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ مَنْصُوبًا فَهِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ وَإِلَّا فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ **وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ** أَيْ لِإِنْشَائِهِ وَهِيَ حَرْفٌ بِرَأْسِهَا عَلَى الصَّحِيحِ حَمْلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ وَقَدْ ذَهَبَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَإِنَّ الْمَكْسُورَةِ وَأَصْلُ كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ قُدِّمَتِ الْكَافُ لِيُعْلَمَ إِنْشَاءُ التَّشْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَفُتِحَتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ الْكَافَ فِي الْأَصْلِ جَارَّةٌ وَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الْجَارَّةِ وَالْجَارَّةُ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ فَرَاعَوُا الصُّورَةَ فَفَتَحُوا الْهَمْزَةَ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْكَسْرِ **وَتُخَفَّفُ** أَيْ كَأَنَّ فَتُلْغَى عَنِ الْعَمَلِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ الْأَفْصَحِ لِخُرُوجِهَا عَنِ الْمُشَابَهَةِ لِفَوَاتِ فَتْحَةِ الْآخِرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ شِعْرٌ

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ + كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ -

وَإِنْ أَعْمَلْتَهَا قُلْتَ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ لٰكِنَّهُ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ الْأَفْصَحِ لِمَا عَرَفْتَ وَإِذَا أَلْغَيْتَهَا لَفْظًا فَفِيهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ مُقَدَّرٌ عِنْدَهُمْ كَمَا فِي أَنِ الْمُخَفَّفَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِتَقْدِيرِ

٥ وهو مما حذف الشاعر منه عند التشبيه للضرورة والمعنى رب نحر يضيء لونه وثديا صاحبه كحقتين في الاستدارة والنهود

٣٦٧

[illegible]

بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا لتقييد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
نفيا او ثباتا او كلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك ان يدفع
توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها اي
لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والغرض هو
المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف استشهادا

ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو

ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

[illegible]

م باعتبار غير هذه اللغة ١٢ ح ٦ قوله ثم وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل نحو ثم ضيعت عنده قلت لا عيني ١٢ ح +

[illegible]

بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر ع ياليت ايام الصبا رواجعا وقال الفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كا حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشاء ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى ÷ فلم يستجبه عند ذاك مجيب × فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة × لعل ابي المغوار منك قريب + واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرح يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه لو كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما

حو يكون بهذا الوجه ١٢ ح ١١ قوله او كان عطف على قوله اجيب او على قوله يحتمل في قوله الى المغوار ان كان مشهورا بابا المغوار ١٢ م

[illegible]

بكسر الهمزة وأم ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المعتبرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما
معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت أو وإما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من
احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء وضعها قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف جزء من متبوعه
اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي الكل عليهما
حتى يصير الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال

م حكما فعلى حقيقة الشارع لا يرد نحوه الشمته اصلا لعدم كونه حتى في المثال المذكور عاطفة ١٢ قوله وعدم الحاجة الى ان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة فيما يلاقي [illegible]

انتهار الفعل اليه على شموله جميع اجزائه الكل نحو مات الناس حتى الانبياء و قدم الحاج حتى المشاة

والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط

كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم

انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب الذهن ان يتعلق الموت

اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت

الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات

على عكس ذلك وشاع هذا البحث ان يق قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان لانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف

كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك

نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت

حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى

ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة

عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها

وهو كون مدخولها جزءا الا ان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد

المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه و

عدم الحاجة الى ان يق الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

٣٧١

وأو وإما وأم كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

قوله وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ولا وقد يجاب
كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما آخر وجعله اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على
قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و
تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل
في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل
قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن ذلك الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل العطف فمحله كلازمة مع
اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطفت شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه

[illegible]

او لأ بإما ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد وإما عمرو وليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر
المعطوف عليه بإما نحو جاءني إما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان إما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ايضا لدخول
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا واجيب عن الاول بان إما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها
على إما الأولى وإما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الأولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي لثبتة الحكم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم
المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وكأنه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم

[illegible]

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل
عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المنفي عنه ولكن لازمة للنفي
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لكون الايجاب
ما نفي عن الاول ولكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** يشعر
بها المحمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه فلهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان
وهذان وهؤلاء **حروف النداء يا اعمها** استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه مستفهما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي فبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد

[illegible]

بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نحو اي والله واي ربي واي لعمري

واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير
او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا في
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

[illegible]

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وان المخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي
نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا
نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان
لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو قوله كان ظبية تعطو الى وارق
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج يعني اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين
من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان
تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والكثر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر
اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك فمن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر
في معنى القول لتقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول لا بعد ما ليس في
معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه
نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت
اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله

ص واما كونه في معنى القول فلان القول لازم النداء ۱۲ منه ح له قوله تعالى ما قلت لهم الخ جملة مستأنفة وليس عطفا على قوله قولك لانه

تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول الصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان
على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فقصد لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

٣٨١

جعل بل سماعاة لما قلنا ويصح بل زيد عندك ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل الاتصال وام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت حصول الحكم فيما لا يكون الا لطلب التصور

[illegible]

وقد تعرى بحث سائر احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يعمل فيهما

ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم

وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى

قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ اي قد اتى فلما كان اصلها قد

وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف

المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي تصرف

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت

بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا

وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات ودخلت عليه على جهة الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم

في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى تضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف

في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك

ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه

فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام اقوى فيه مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

[illegible]

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك ابل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو
وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو
عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي
ومعناه اي ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب علي في الماضي
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تع ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام

في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيستلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفاءين المعلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وههنا استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بالابعد من نقيضيه
كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرامُ الاكرامَ وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا
كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

[illegible]

ای وان استجارک احد ولو تملکون انتم فاحذروا انتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلین
محذوفین یفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه کان ضمیرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا ولیس تاکیدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمہ ای ومن اجل لزوم الفعل بعدها قیل بعد
لو المحذوف فعلها انک بالفتح لا بالکسر لانه ای ان مع معمولیہ فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلیة ہو ان المفتوحة لا المکسورة وقیل انطلقت بالفعل ای
بصیغة الفعل موضع منطلق ای فی موضع یلیق ان یقع فیہ منطلق لان الاصل
فی خبر ان ہو الافراد لیکون الفعل المذکور موضع اسم الفاعل کالعوض من
الفعل المحذوف فیحقق لو انک انطلقت ولا یلیق لو انک منطلق وانما قال کالعوض لان الفعل
المقدر لابد لہ من مفسر لان ان لکونها دالة علی معنی التحقیق والثبوت تدل علی معنی
ثبت المقدر ہہنا فہو عوض عنہ من حیث المعنی والفعل الواقع خبرا عوض عنہ من
حیث اللفظ فلیس شیء منهما عوضا حقیقیا عن الفعل المقدر بل کالعوض مع ہذا اذا کان
الخبر مشتقا یمکن اشتقاق الفعل منہ وان کان جامدا لا یمکن اشتقاق
الفعل منہ جاز وقوع ذلک الاسم الجامد خبرا لتعذرہ ای تعذر وقوع الفعل فی موضع الخبر
کقولہ تعالی ولو ان ما فی الارض من شجرة اقلام فان اقلام لیس مشتقا یوضع فعلہ فی موضعہ واذا تقدم

[illegible]

المذكور ثالثا [illegible] قوله على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفى المثال [illegible]

القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اى الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط
اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان
يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان
تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتينك
وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى

[illegible]

٣٨٦

[illegible]

اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول ثم امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم و
باعتبارهما جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء
فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفظين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ
اى كالمتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بمعنى
المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون ومثله اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما التفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك زيد

[illegible]

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن فيكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة

في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث

يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين

في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني اما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات وآخر الحكم بان كلمة اما للشرط

للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط

وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها

او جزء ما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا

لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال

تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه

لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي

ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة

غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

[illegible]

من شئ واقيم اما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما توسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان واما على
المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

ای تحقق مضمون الجملة عن الحرفية [illegible] قوله الساكنة ای فی اصل الوضع وان حركت بعارض [illegible] التی بعدها [illegible] والتقاء الساكنين فی رمتا وغزتا

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف فی اما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه
يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وانما مثل المص بالكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لفظا ومشاكلة كونهما فوجه لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك
ای ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفی اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا ای لا اجابة الی ذلك **وقد جاء** ای كلا **بمعنى حقا** والمقصد
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان
يق انه اسم مبنی لكون لفظه كلفظ كلا الذی هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم تخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل الماضی** لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فنبه من اول الامر بسكونها على بنائها الحقيقة وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها
كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي
فبخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به

ينوّن الشئ اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث

ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا نقض

الحركة العارضة مثل عادً الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها

بقوله **تتبع حركة الآخر** اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات

اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر

لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت

فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف

الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتاكيد الفعل** فخرج به نون التاكيد

الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة آخر

تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض للمعروض وليست نون انطلق تابعة لحركة لام

الرجل بهذا المعنى **وهو** اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم

لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف

والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ

اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين

في نحو رب احمدٍ وابراهيمٍ فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

قوله وجعلنا بعضهم فوق بعض هكذا وجد في النسختين القديمتين من القلمية الموجودة عند التصحيح [illegible]

[illegible]

منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فافهم وجعلتها
علما لمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا
تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت
فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة
لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
بالفارسية غزل خواندن ونغمه سرائيدن
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع

[illegible] تنوين الترنم [illegible] لتحصيل الترنم [illegible] ذهب اليه ابن يعيش [illegible]

٣٩٣

[illegible]

وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز البدل واتصالها نشادهم من اصحاب

الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل بسلك النظم تخلله بين كلمات الابيات

والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا

مشبعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف

حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون

بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي

ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف عوض عن

الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غيره

صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من

اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي

المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون

فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز

عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع

وليس للقسم الاول اسم مخصوص واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

[illegible]

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجی موضوعة لغرض
الترکیب لا بازاء معنی من المعانی ففی عد تنوین الترنم من اقسام الحروف التی هی من اقسام
الکلمة المعتبر فیها الوضع تساهل وتسامح واما التنوینات الاخر ففی اعتبار الوضع فی بعضها
تامل ويحذف ای التنوین وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال کون الابن
مضافا الی علم آخر نحو جاءنی زید بن عمرو وذلک لكثرة استعمال ابن بین علمین
احدهما موصوف به والآخر مضاف الیه فطلب التخفیف لفظا بحذف التنوین من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الی غير العلم نحو جاءنی رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو علی ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فی جميع ما ذكرنا الا فی حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت فی مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان
خفيفة ساكنة ابدا لانها مبنية والاصل فی البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف ای غير الف التثنية نحو اضربان وغير الف الجمع ای الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية

[illegible]

تختص ای نون التاکید بالفعل المستقبل الکائن فی ضمن الامر نحو اضربن بالتخفیف
واضربنّ بالتشدید والنهی نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمنی نحو لیتک
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصیب خیرا والقسم نحو واللّٰه لافعلن بالتخفیف والتشدید
فی جمیع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذکورات الدالة علی الطلب
دون الماضی والحال لانه لا یؤکد الا ما یکون مطلوبا وقلّت ای نون التاکید فی النفی
فلا یقال ان زیدا لا یقومن الا قلیلا لخلوه عن معنی الطلب وانما جاز قلیلا تشبیها له بالنهی ولزمت ای نون
التاکید فی مثبت القسم ای فی جوابه المثبت لان القسم محل التاکید فکرهوا ان یؤکدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غیر ان یؤکدوه بما یتصل به وهو النون بعد صلاحیته له
وفی قوله لزمت اشارة الی ان زیادة نون التاکید فیما عدا مثبت القسم غیر لازم بل جائز
وکثرت ای نون التاکید فی مثل اما تفعلن ای الشرط المؤکد حرفه بما فانه لما
اکدوا الحرف قصدوا تاکید الفعل ایضا لئلا ینقص المقصود من غیره وما قبلها
ای ما قبل نون التاکید خفیفة کانت او ثقیلة مع ضمیر المذکرین وهو الواو
مضموم لیدل علی الواو المحذوفة لالتقاء الساکنین ان اشترط فی التقاء الساکنین علی حده
ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة فان النون المشددة کلمة اخری او لثقل الواو بعد الضمة
قبل النون المشددة ان لم یشترط فی التقاء الساکنین ما ذکر ومع ضمیر المخاطبة وهو الیاء مکسور

٣٩٦

[illegible]

مو تکلف التقدیر او التسامح علی ما دیم ثم ان حصر الشارح غیر المثنی والمجموع فی القسمین المذکورین مبنی علی ما ہو المعتبر

لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسر وقبل النون المشددة وما قبلها فیما عدا ذلک المذکور من ضمیر المذکرین وضمیر المخاطبة وہو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاہر ان ما عدا ذلک المذکور یشمل التثنیة وجمع المونث وحکمہما غیر ما ذکر فتولہ فتقول فی التثنیة وجمع المونث اضربان و اضربنان بمنزلة الاستثناء عنہ فتقول فی المثنی اضربان باثبات الالف لئلا یشتبہ بالواحد واضربنان فی جمع المونث بزیادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاکید لئلا یجتمع ثلث نونات متوالیات ولا تدخلہما ای التثنیة وجمع المونث النون الخفیفة للزوم التقاء الساکنین علی غیر حدہ خلافا لیونس فانہ یجوز التقاء الساکنین علی غیر حدہ ویجعلہ مغتفرا کما فی الوقف ولیس مرضی عند الاکثرین وہما ای النون الثقیلة والخفیفة فی غیرہما ای غیر التثنیة وجمع المونث مع الضمیر البارز ای واو جمع المذکر ویاء المخاطبة کالمنفصل ای کالکلمة المنفصلة یعنی یجب ان یعامل آخر الفعل مع النونین معاملتہ مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء او تحریکہما ضما وکسرا وغرضہ من ہذا الکلام بیان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بہا ومعنی کلامہ ان النونین حکمہما مع المثنی وجمع المونث ما ذکر ومع غیرہما علی ضربین اما مع ضمیر بارز وہو شیئان جمع المذکر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث نحو اغزی وارمی واخشی واما مع ضمیر مستتر وہو

الواحد المذكر نحو اغزوا ارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزنّ وارمنّ واخشنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير
البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغزوارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة و
بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثمّ اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ
فى هل ترى كما يقال تريانِ هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل
وقيل ترونّ فى هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وتضمها
فى لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز ضم لاجل النون وقيل ترينّ فى هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز كسر لاجل النون واغزونّ عطف على
هل ترينّ الاعلى ترينّ اى ومن ثمّ قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزنّ
فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزنّ فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها
كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير

٩٨

البارز كالمتصل وبحثها كما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه في النون المخففة وتحذف المخففة للساكن
اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها للتعريف فتحة قبلها تدل عليها ولا كان الوجه ان يقال لا تهين الفقير بالحركة كما يحرك التنوين
فرقا بينهما وانما لم يعكس لحط المرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
المخففة في حال الوقف على الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله انقلب الفا
واذا انضم او انكسر يحذف نحو جنبت خيرا وصاحبني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تحقق بنا من
شرورنا ضيرا واجعل نوبات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بالف آه واجعونا بك على نهج
الاستقامة وصل على من كلمته شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وهي بمضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من تسويد هذه الاوراق بل من تنقيح مباني هذا الشرح الى البياض الفقير عبد الرحمن الجامي
بنجاتي تعالى الملك المعبود بنية الاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة يوم الاحد الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

الحمد لله الذی کلمة توحیده کافیة لنجاة الانام والصلوة علی نبیه الذی شفاعته شافیة لاسقام العصاة فی یوم القیام وعلی آله وصحبه لنظام اما بعد فلما کان هذا الکتاب متداولا بین ایدی الطلاب تحقیقا واعتبارا وقد طبع فی اکثر المطابع کرات ومرارا لکن لعدم اعتناء الطابعین بتصحیح الکاتب وتنقیح الحروف وقعت فیه اغلاط من تصحیف الرسم وتحریف الحروف بحیث صارت عرائس معانیه ما کشفت عن وجوهها النقاب وفرائد معانیه ما رفعت عن محاسنها الحجاب ومع ذلک الطالبون الیه ممتدة الاعناق والشائقون یطلبون الیه [illegible] الاشتیاق فاقترح بطبعه الجدید علی وجه التصحیح مخدومنا المولوی خادم حسین حسین عن الشین حلی صاحب الاخلاق والمآثر محمد عبد الرحمن خان الشاکر فشمرت عن ساق الجد امتثالا للامر فاخذت اولا نسخة مقروة علی استاذنا الاعظم مولانا محمد الٰهی بخش عم فیضه الاتم وقابلتها من النسخ القدیمة العدیدة وزدت علیها باسقاط البعض اکثر الحواشی الجدیدة باعانة مقابل الامر [illegible] اخی المولوی الحافظ محمد [illegible] ثم طبعتها بالنسخة التی قرأها سبقا سبقا فی ریعان الشباب لا انا الحافظ محمد عبد الحی ادام افاضته علی الطلاب علی ابیه صدر المدرسین [illegible] الحافظ محمد عبد الحلیم [illegible] فخلت عنها النسخ المطبوعة السابقة وانا العبد العاصی محمد عبد العلی المدرسی المعترف بالعجز والقصور اخرجت له تاریخا تحت دائرة [illegible]

تم هذا بالحواشی الجیدة	فابتهج للمدح این الوصف	فاستتب الطبع بالطبع الذی	نحو طبع الغاة الجانف
حلة نورت علی نور البیاض	من الی التصحیح ضوء النهار	سنه فی النحو شتی [illegible]	شرحه للکشف نعم الکاشف
کله قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لم یعرف الا العارف	حسب امر المولوی خادم حسین	الذی بالخلق خلقا آلف
خادم الطلاب حقا اذ اتم	او هم من حسن [illegible]	بل هو المخدوم بین الخادمین	انه شیخ کریم [illegible]
اولا یعد علی حسن العمل	شارع فی الخیر والمستانف	ساقه فی ارخه خاص الفروع	نسخة فی النحو نادی الهاتف

ای نکویان بشارت کین شاهد بلاغت	هر صفحت شد بصحت در مطبع نظامی	از طبع شد مجلی با صد جلاب مجلی
لیلای حسن معنی سلمای خوش کلامی	مطبوع یکقلم شد این شرح تا تمام شد	در حسن خط علم شد از کاتبان نامی
هر سطر مشک سنبل هر حرف دلکش گل	هر نقطه ساغر گل از شرح کلک جامی	هر صفحه اش گه دیده تابنده همچو خورشید
وانند صبح امید روی و نیر شامی	گلزار بیخزانست مقصود نحویانست	باغ و بهار جانست این گلشن دوامی
شد دلربا خطا و چون نوخطان خوشرو	از حسن خط برآبرو زد وسمه تمامی	چون طالبان شنیدند از هر طرف [illegible]
با نقد جان خریدند این گوهر گرامی	گفتم ز دل حواشی سالش [illegible]	بابی بهای خوبی شد طبع شرح جامی
از اهتمام عبد رحمن خان شاکر این کتاب	وه چه خوش در مطبع خاص نظامی طبع شد	حسن صحت هم ز حسن خط او شد جلوه گر
الله الله با چه آئین گرامی طبع شد	الغرض چون شد این کتاب نغز با صد آب و رنگ	همچو گل خندان . فرط شاد کامی طبع شد

سال تاریخش [illegible] از هاتف غیبی چو جست
گفت زیبا با حواشی شرح جامی طبع شد

ایضاً از نتایج طبع صحیح و فکر صائب حافظ محمد ابو سعید خان صاحب سلمه الله الواهب

گر در شتابه تا ابد باز باطل حق بود پیدا
سعید از بهر تاریخش نگارش یافت این مصرع
سواد این کتاب و معنی روشن بدان ماند
بطبع شرح جامی نحو را رونق بود پیدا

محمد روشن خان حنفی
محمد عبد الرحمن خان

[illegible]